تصور مقترح لتحقيق مقومات التربية الغذائية المستدامة بمؤسسات التعليم قبل الجامعي

أ.د/ أحمد حسين عبد المعطى
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي
ووكيل كلية التربية للدراسات العليا والبحوث العلمية بجامعة أسيوط سابقا
أ.د/ راندا رفعت محمد محفوظ
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي
المساعد بجامعة اسيوط

المجلة الدولية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتنمية

المجلد الثاني– العدد الأول– مسلسل العدد (٢) – يناير ٢٠٢٤م

ISSN-Print: 3009-7851 ISSN-Online: 3009-7444

موقع المجلة عبر بنك المعرفة المصري https://ijsetd.journals.ekb.eg

البريد الإلكتروني للمجلة E-mail IJESTD@foe.zu.edu.eg

صور مقترح لتحقيق مقومات التربية الغذائية المستدامة بمؤسسات التعليم قبل الجامعي

أ.د/ أحمد حسين عبد المعطى
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي ووكيل كلية التربية للدراسات العليا والبحوث العلمية بجامعة أسيوط سابقا

أ.د/ راندا رفعت محمد محفوظ
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد بجامعة اسيوط

مقدمة :

تحمل بدايات القرن الحالي بين طياتها العديد من المتغيرات الحضارية المتسارعة ؛ والتي جاءت سريعة وشاملة وعميقة ، فهي " سريعة في كونها تداهم المجتمعات بسرعة دون أن تترك لها مجالاً للتفكير والاختيار والمواجهة، وشاملة في كونها تؤثر في البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لأي مجتمع ، وعميقة في كونها تؤثر في مضمون العلاقات الإنسانية لكي تعيد صياغتها علي أسس مختلفة عما كانت عليها " . (ناهد عدلي شاذلي وهاني عبد الستار ، ٢٠٠٤ : ٢)

ويشهد العالم منذ عقدين إرهاصات بزوغ عصر جديد أطلقته المتغيرات والمستجدات العلمية والتكنولوجية التي ما زالت تداعيتها السلبية والإيجابية مستمرة علي عالمنا المعاصر بشكل متسارع؛ واستطاعت تلك " المستجدات أن تفرض تغيراتها على بنية النظام العالمي بشكل عام والمجتمع المصري بشكل خاص، فأصبحت العديد من الدول تعيش بمعزل عن الأحداث والتطورات العالمية، ومن ثم كان لابد أن تستجيب مؤسساتها التعليمية لهذه التطورات بما يكفل لها تطوير المجتمع".(محسن محمد العبادي ، ٢٠٠٢ : ٢٠)

واليوم يعانى العالم من أزمتين رئيسيتين أخذتا بالتفاقم مع مرور الزمن، الأولى أزمة المديونية الخارجية ، والثانية أزمة الأمن الغذائي وتراجع الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية . وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين الظاهرتين من حيث السياسات المؤدية إليهما، فإن سبل معالجتهما مختلفة نسبياً ؛ ولم تعد معالجة هاتين الازمتين مسألة محلية مرهونة باقتصادات الدول النامية ، ولكن أصبحت المسألة تخضع لمتغيرات داخلية محلية وخارجية دولية، ومن هنا جاءت السياسات المتضاربة والحلول المتنافرة عن هاتين الظاهرتين، وقد أدت الأزمة الأولى إلى تزايد ارتباط الاقتصادات النامية بالاقتصادات المتقدمة، في حين أدت الأزمة الثانية إلى تزايد

أفراد المجتمع النامي الذين يصنفون بأنهم تحت خط الفقر. (رانية ثابت الدروبي ، ٢٠٠٨م : ٢٨٦) .

وتعد الحاجة إلي الأمن الغذائى من الحاجات الضرورية التي يسعى إليها كل مجتمع المتقدم منها والنامي فى الآونة الأخيرة ، خاصة فى ظل التحديات والتغيرات المتسارعة التي يمر بها العالم اليوم ، والأمن الغذائى لا يقتصر على حدود مجتمع ما بل يمتد ليشمل أمن البشرية بصفة عامة ، لذا كان من الضروري تناول مفهوم الأمن الغذائى من منظور مجتمعي ومنظور فردى على حد سواء فتحقيق أي منهما لا يتم بمعزل عن الآخر.

ومن هنا جاء الاهتمام بالأمن الغذائى من قبل الأفراد والمجتمع لما لها من آثار واضحة على مختلف شئون الحياة وذلك لأنه الحاجة الإنسانية الأولى للإنسان، والضرورة اللازمة للاستقرار فى المجتمع ، فبغير الأمن الغذائى تعم الفوضى ويشيع الاضطراب.(أحمد عبد المطلب ، ١٩٩٣م : ٥)

ومن المنظور الاجتماعي لمفهوم الأمن الغذائى فإنه لا يكمن توفير الأمن الغذائى لأفراد المجتمع دون أن ينعم هؤلاء الأفراد بالحياة الاجتماعية وبالاستقرار، ولكي يشعر الفرد بالأمن وسط الجماعة عليه أن يعرف دوره وواجباته نحو الآخرين فى المجتمع وما حقوقهم عليه ، أي يجب أن يكون لدى الفرد قدر مناسب من الوعي بواجباته وحقوقه السياسية والاجتماعية تجاه أفراد مجتمعه.(عبد العزيز السنبل ، ٢٠٠١م : ١١٤)

واليوم أصبحت المجتمعات تتعامل مع مفهوم الأمن الغذائى باعتباره مفهوم شامل لا يتم فيه الفصل بينه وبين مفهوم الأمن البشرى وباعتبار أن الجميع يتجه نحو منحنى واحد وهو أمن الإنسان كجزء لا يتجزأ من منظومة حقوقه فى أي مجتمع.(عبد العزيز السنبل ، ٢٠٠١م : ١١٤)

والعالم العربي اليوم يواجه تحديات متعددة على المستوى الأمني يتشابك فيها الجانب السياسي بالاجتماعي والاقتصادي بالثقافي ليرسم مشهد الحاضر وبعض ملامح المستقبل فى ضوء التحولات العالمية المحيطة.(عبد العزيز السنبل ، ٢٠٠١ م : ١١٧)

وبالرغم من ذلك لم نبلغ الصورة القصوى للفوضى الأمنية وسيادة الجريمة المنظمة كما هو الحال ببعض بلدان العالم ولكننا بدأنا نشهد بروز بعض مظاهر التهديد الأمني الغذائى في مجتمعاتنا بما يدفع لدق نواقيس الخطر حتى لا يستفحل الأمر ويتحول الاستثناء إلى قاعدة.

وأهم معالجة في هذا الاتجاه أن يتم التفكير الجدي بصدد هذه المشاكل فيشترك العالم والباحث والمثقف والمواطن العادي في رسم ملامح الحلول الممكنة حتى لا يقتصر الأمر على رجل الأمن فقد تفقد المعالجة أبرز قواعدها. (عبد العزيز السنبل ، ٢٠٠١م : ١١٥)

وتشكل التربية الغذائية قضية جوهرية تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية الخاصة ، وتزايد النمو السكاني ، الأمر الذي يتطلب تنمية زراعية متطورة في إطار إمكانيات متاحة ومتوفرة ويعيش العالم حالياً أمناً غذائياً نسبياً بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة ، كما أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذة الطريقة يجلب مخاوف كثيرة للمستهلكين ، وبدأ الاتجاه نحو الزراعة البديلة أو الزراعة العضوية . (عبد العزيز جلال ، ١٩٨٤م : ٧٣)

فقد نالت قضايا ومشكلات الغذاء اهتمام المسئولين عن الصحة العامة والتحصيل الدراسي والتنمية في جميع بلاد العالم على المستوي الوطني والعالمي وتمتد مشاكل التغذية وسوء التغذية في المجتمعات الفقيرة والغنية على حد السواء ، وذلك بسبب اختلال التوازن بين المتوفر من الغذاء وبين الجانب المعرفي لحقائق التغذية وتطبيقاتها في حياة الافراد ، وقد اضافت المشكلات الغذائية مسئوليات جديدة لزيادة الوعي بأهمية التربية الغذائية بمدارس التعليم ما قبل الجامعي ، ولا شك ان التربية الغذائية هي الوسيلة الأكثر فاعلية لتساعد الفرد على حسن اختيار الغذاء تحت أي متغير فهي أكثر أنواع التربية تاثيراً . (روضة بنت محمد ، ٢٠٠٣م : ٢)

ويتطلب هذا مشاركة فعالة لجميع أنظمة الدولة بما فيها نظم التعليم لما له من دور حيوي وفعال في تنمية الاتجاهات الاجتماعية لدى أبناء المجتمع وتعريفهم بمبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية التي يتحدد من خلالها مستقبل المجتمعات المتقدمة في تحقيق أهدافها ؛ وذلك لأن التعليم يتمتع بإمكانيات مادية وبشرية تؤهلهم للقيام بهذا الدور الوقائي لتحقيق الأمن الغذائى لجميع أفراد المجتمع.

مشكلة الدراسة:

إن تحقيق الأمن الغذائى قضية ذات طبيعة عالمية ومهمة لجميع أفراد المجتمع الأغنياء والفقراء على السواء حيث ثمة تهديدات غذائية مشتركة بالنسبة لجميع الأفراد وقد تختلف حدة هذه المشكلات من بلد إلى بلد فانعدام الأمن يأتي بشكل أساسي من الطبقات السياسية الحاكمة الفاقدة للشرعية والتي تنكرت لأبسط حقوق الإنسان في الحياة والحرية وكانت سنداً وعوناً للخارج في نهب ثروات هذه الشعوب وتبديدها.(عبد القادر الطرابلسي، ١٩٩٨م : ٣٨٤)

فالعالم اليوم هو عالم المتناقضات ملئ بالأزمات والصراعات والمخاوف من ناحية كما أنه عالم تحققت فيه كثير من الإنجازات البشرية وأحلام الإنسان وارتقت فيه طموحاته من ناحية أخرى ؛ فبالرغم ما أدته الاكتشافات العلمية والاختراعات التقنية إلى زيادة سيطرة الإنسان على الموارد الطبيعية والموارد البيئية وتوفير حياة أفضل فقد ازدادت حدة الصراعات والانقسامات كما تتزايد وباستمرار الهوة الفاصلة والقائمة بين الدول الفقيرة والغنية فتشتد قسوة الديون والمجاعة في الدول الفقيرة التي تنذر بزوال بعض دولها من على خريطة العالم السياسية ، وكذلك ظهور خطورة التهديد النووي من الدول القادرة التي تحمل علامات الفناء للبشرية وعندما يعود الإيمان بشكله القوى وجها لوجه مع انتشار الفكر الهدمي والتفسخ الخلفي وتفكك المؤسسات الاجتماعية والإنسانية فى المجتمعات تتسع دائرة الأزمات ، والحالة هذه لم تعد أزمة اقتصادية أو سياسية في المقام الأول بل أزمة شاملة يراها البعض أزمة النمط الحضاري المهيمن ومن ثم تتزايد التحديات التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة لتحقيق أمنها وأمانيها وتأمين ثرواتها من جهة وتعزيز دعائم بنائها من جهة أخرى في ضوء حاجة الإنسان إلى القوانين واللوائح والتقاليد من ناحية.(فخري الدين الفقي ، ١٩٩٧م : ٧٥)

لهذا جاءت الدراسة الحالية كمحاولة للتعرف على الدور الحقيقي لمؤسسات التعليم قبل الجامعي في تدعيم مقومات التربية الغذائية المستدامة كأحد أبعاد الأمن البشرى لدى أفراد المجتمع، ولذلك اعتبرت هذه المجتمعات أن التعليم بمثابة الوعاء الذي تعد فيه القوى البشرية اللأزمة لتحقيق التقدم وحماية المجتمع ورفاهيته ؛ ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في إمكانية تفعيل دور مؤسسات التعليم قبل الجامعي في تدعيم مقومات التربية الغذائية المستدامة لدى طلابها وتعريفهم أهم مصادر تحقيقها.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في:

١- التوصيات والمقترحات التى تقدمها لحماية الإنسان وتوفير مقومات التربية الغذائية المستدامة له.

٢- تحديد المصادر التي تهدد الأمن الغذائى والتي تشكل عائقاً في تحقيقها.

٣- التاكيد على أهمية دور مؤسسات التعليم قبل الجامعى فى تدعيم مقومات التربية الغذائية المستدامة لدى طلابه.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلي :

١- التعرف على أهداف التربية الغذائية المستدامة وأهميتها.

٢- التعرف على العوامل المؤثرة على التربية الغذائية المستدامة وأسس تحقيقها .

٣- التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل دور مؤسسات التعليم قبل التعليم الجامعى في تدعيم مقومات التربية الغذائية المستدامة لدى طلابه.

الدراسات السابقة :

هدفت **دراسة "حمدي عبد العزيز الصباغ** " (حمدي عبد العزيز الصباغ ، ١٩٩٥) إلى معرفة مستوى المعلومات الغذائية العامة والخاصة بالغذاء والتغذية ، ومعرفة مستوى ممارسة العادات الغذائية لدى أفراد العينة والمصادر التي يعتمد عليها أفراد العينة في تنمية الوعي الغذائي لديهم ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت إلى أن مستوى الوعي الغذائي لدى أفراد العينة متوسط نتيجة لاختلاف التخصص ، وأن مستوى ممارسة بعض العادات الغذائية مقبول، وأن هناك بعض الممارسات الغذائية غير صحيحة تدل على ضعف الوعي الغذائي لدي أفراد العينة، وأن الأسرة جاءت في مقدمة المصادر التي تسهم في تنمية الوعي الغذائي ، وهذا يتطلب المزيد من العناية بالثقافة الغذائية الموجهة للأسرة كذلك احتلت الصحف والمجلات والإذاعة والتليفزيون المرتبة الثانية للمصادر التي تسهم في تنمية الوعي الغذائي .

وجاءت **دراسة "عبد الفتاح جلال** " (عبد الفتاح جلال ، ١٩٩٦م) لتهدف إلى التعرف على مفهوم الأمن البشري وتوضيح مدى العلاقة بين الأمن البشري والتنمية البشرية وتوسيع

نطاق اختيارات الإنسان التي تمتد من الآن لتشمل المستقبل وتهيئة بيئة مناسبة له ليوسع من نطاق قدراته في إطار تنمية متواصلة ، وتوصلت الدارسة إلى أن العلاقة بين التنمية البشرية والأمن البشري علاقة متكاملة فإحداث أي تقدم في كلا منهما يؤدي إلى حدوث تقدم في الجانب الآخر والعكس صحيح ، وأن الإنسان هو الأحق بأن يكون هدف التنمية قبل أن يكون وسيلتها وأوصت الدراسة بضرورة اكتساب المعرفة والتمتع بحياة كريمة.

أما **دراسة "علي عبد الله محمود** " (علي عبد الله محمود ، ١٩٩٧م) فهدفت إلي توضيح مفهوم الأمن الغذائي وعناصره، وتطرقت الدراسة في بعض جوانبها إلى الأمن الغذائي العالمي والأمن الغذائي العربي ، وإلي العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن المائي على المستوى العالمي وخصصت الدراسة في بعض الجوانب الأخري أجزاء تناولت متطلبات الأمن الغذائي من خلال ثلاث مباحث، تناول الأول المنتجات الزراعية والحبوب والبقول والخضراوات والفواكه واللحوم والزيوت، أما الثاني فتناول الواردات من السلع الأساسية ، وتطرق الثالث إلى المساعدات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية وجهات عالمية أخرى، وأوصت الدراسة بضرورة وضع الاستراتيجية المناسبة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية حاضرا ومستقبلا .

وهدفت **دراسة "عاطف محمد شحاتة** " (عاطف محمد شحاته ، ٢٠٠٣م) إلى صياغة مفهوم الامن الصحي صياغة اجتماعية ثقافية ؛ والكشف عن مكونات الوعي الاجتماعي التي تشكل اتجاهات وسلوكيات الأفراد الصحية تجاه برامج واحتياجات الأمان الصحي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات اللازمة لوصف الحالة الصحية للأفراد المقيمين في منطقة البحث ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها : الكشف عن سمات الاغتراب للأفراد لفقدانهم علاقاتهم الاجتماعية والمهنية بسبب الانتقال الاضطراري بعيداً عن مكان العمل المعيشي في الدولة ، ووجود خلافات حادة وصراعات بين الأفراد وبعض المقيمين في المدينة وأفراد الهيئة الإدارية نتيجة إحساسهم بعدم الاهتمام بتوفير متطلباتهم المعيشية ، وتشوه الوعي الاجتماعي نتيجة تشوه وجودهم الاجتماعي بسبب اضطراب حياتهم المعيشية وفقدانهم المصدر المادي ، وعدم وضوح تأثير الفعل الديني في تشكيل وعي الأفراد نتيجة لإهمالهم العبادات الدينية وغياب الرقابة الأسرية، وافتقاد الوعي الاجتماعي لأي تأثيرات من مؤسسات مجتمعية مما أفقد الجميع الرغبة في المشاركة الاجتماعية والصحية في أي مشروع تنموي أو صحي وبالنسبة

للأمان الصحي ، واتضح أن غالبية ساكني الزلزال يعيشون حياة مهددة اجتماعية لعدم توفر المال اللازم لمطالبتهم ومهددون صحياً لعدم توفر العلاج .

أما دراسة "**روضه بنت محمد هاشم** " (روضة بنت محمد هاشم ، ٢٠٠٣م ، ٢-٣٣) فهدفت إلي التعرف على واقع التربية الغذائية لدي طالبات جامعة أم القري من منظور تربوي اسلامي من خلال تحديد مستوي المعلومات المعرفية لديهن عن التغذية السليمة وقياس اتجاهتهن نحو تطبيق التربية الغذائية الصحية ،كما هدفت الدراسة الى التعرف على بعض المقترحات الخاصة بالدور الذي يمكن أن تسهم به الجامعة في التعريف باهمية التربية الغذائية بالمرحلة الابتدائية واضافة خبرات تربوية حديثة لتدريس هذة المادة كمقرر دراسي مستقل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت لبعض النتائج المهمة منها : أن أفراد عينة الدراسة كانت حريصة على العناية التامة باختيار الغذاء الجيد ، وان تنظيم وضع التربية الغذائية بالمدارس من خلال المقاصف التي تقدم وجبات غذائية متكاملة للطالبات يسهم بشكل كبير في نشر الوعي الغذائي بين أفراد العينة ، وأوصت الدراسة بضرورة إضافة مقرر للتربية الغذائية في جميع المراحل الدراسية وتدريسها كمادة مستقلة .

وهدفت **دراسة " وفيق حلمي الأغا** " (وفيق حلمي الأغا ، ٢٠٠٧م) إلى التعرف على الواقع الحالى للأمن الغذائي بالمجتمع الفلسطيني، وأوضحت الدراسة أن الإنتاج الفلسطيني من الغذاء يتسم بالانخفاض الشديد، حيث لم تتعدى مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي ما بنسبته ١٤% عام ٢٠٠٦م، الأمر الذي نتج عنه أن أصبحت السوق الفلسطينية سوق استهلاكية بالدرجة الأولى، نظراً لاعتمادها على الخارج في توفير أكثر من ٨٠% من احتياجاتها الغذائية ؛ وتبين أن الأمن الغذائي الفلسطيني يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات والتي تمثلت في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضيق المساحات الزراعية وقلة المصادر المائية، وسياسة الحصار والإغلاق، وضعف التمويل الخاص بالقطاع الزراعي، وضيق السوق المحلية، وعدم وجود أسواق لتصدير الفائض، وإقلاع العمال الفلسطينيين عن العمل في القطاع الزراعي، وغياب التخطيط الزراعي، وانخفاض قطاع الصناعات الغذائية ، وأوصت الدراسة بضرورة وجود خطة استراتيجية محددة وواضحة للأمن الغذائي وفقا للإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة، وإقامة بنك متخصص في دعم القطاع الزراعي من خلال قيامه

ببعض الوظائف، وإنشاء صندوق لتعويض المزارعين لمواجهة الخسائر الناجمة عن التأثيرات الطبيعية، والتركيز على زيادة الإنتاج من السلع الغذائية الأساسية، والعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للأراضي الزراعية من خلال الإرشاد والتوعية للمزارعين وتطوير الصناعات الغذائية، وحماية الموارد الطبيعية من تربة ومياه ووقاية البيئة والحفاظ عليها، والعمل على المزيد من التنسيق والاستمرار مع مختلف المؤسسات المتخصصة لضمان حسن الأداء والنهوض بالاقتصاد.

وجاءت **دراسة " نادية بنت عبد الرحمن "** (نادية بنت عبد الرحمن ، ٢٠٠٩م) لتلقي الضوء على المشكلات الغذائية التي تواجهة الامهات والمشرفات عند تغذية أطفال التوحد والحلول الممكنة للتغلب على تلك المشكلات ، كما هدفت الدراسة الى التعرف على مدي فاعلية البرنامج الارشادي في تنمية قدرة الامهارات في تخطيط وجبات غذائية مناسبة لحالات الاطفال المصابين بالتوحد قبل وبعد البرنامج الارشادي ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتجريبي ، وتم استخدام الاستبانة للتعرف على الممارسات والعادات الغذائية ومعرفة الوعي الغذائي لديهم ، وتوصلت الدراسة لبعض النتائج المهمة منها : انخفاض الوعي الغذائي للامهات وارتبط ذلك بالمستوي التعليمي لهن، واظهرت النتائج فاعلية البرنامج الارشادي في رفع الوعي الغذائي لديهن، وأوصت الدراسة بضرورة اجراء المزيد من برامج التثقيف الغذائي لاسر أطفال التوحد وغيرهم .

وألقت **دراسة " بيتر "** (Peter, 2010) الضوء على مفهوم الأمن الغذائي باستراليا والعوامل المؤثرة عليه ، وتوصلت إلى بعض النتائج منها : أن قضية الأمن الغذائي باستراليا يرتبط بشكل رئيسي بالجانب السياسي والحالة الاجتماعية للأفراد وصحة وبناء السكان، وركزت الدراسة في بعض جوانبها على دراسة أهم التحديات التي تواجه قضية الأمن الغذائي ومنها : ضعف النمو الانتاجي في الصناعات الأولية بالمجتمع الاسترالي ، وزيادة معدلات التجريف للأراضي الزرعية ، وزيادة الاستيراد للمواد الغذائية ، وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطط مستقبلية لتحقيق التنمية التكنولوجية بالمناطق النائية بالأقاليم بما يحقق الامن الغذائي بالشكل المنشود، وإشاء قاعدة معلوماتية وبحثية تخدم قطاع التنمية الزراعية.

تساؤلات الدارسة:

١- ما الإطار الفكري لمفهوم الأمن الغذائي، مبادئه، أهميته، وما العوامل المؤثرة عليه؟

٢- ما مفهوم التربية الغذائية المستدامة، أهدافها، أهميتها، وما العوامل المؤثرة عليه؟

٣- ما أسس تحقيق التربية الغذائية المستدامة؟

٤- ما التصور المقترح لتفعيل دور مؤسسات التعليم قبل الجامعى فى تدعيم مقومات التربية الغذائية المستدامة لدى طلابه؟

منهج الدراسة:

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي؛ نظراً لملاءمته لموضوع البحث وطبيعته أهدافه، حيث أمكن الإعتماد عليه في تحليل الرؤى التنظيرية فى مجال التعرف على دور مؤسسات التعليم قبل الجامعي في تدعيم مقومات التربية الغذائية المستدامة لدي طلابه ، كما أفاد المنهج المستخدم في وضع التصور المقترح المناسب لتفعيل هذا الدور.

الإطار الفكري والتحليلي للدراسة :

المحور الأول : الاستدامة وابعادها في ضوء الادبيات التربوية المعاصرة :

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجهها مجتمعاتنا اليوم، يظهر أمامنا ضرورة لا غنى عنها لتطوير مفهوم الاستدامة. إن تحقيق التوازن بين تلبية احتياجاتنا الحالية وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة يعد أمرًا حيويًا لضمان استمرارية حياتنا على هذا الكوكب. تأتي أهمية تطوير الاستدامة في الحفاظ على التوازن بين تقدم المجتمع وحماية البيئة، حيث يتعين علينا تحديد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تسهم في تقليل الآثار الضارة لأنشطتنا على البيئة وتعزيز استخدام الموارد بشكل ذكي وفعّال. إن نهج الاستدامة لا يقتصر فقط على المستوى البيئي، بل يتعداه ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أيضًا، حيث يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للجميع. بذلك، يعتبر تطوير مفهوم الاستدامة خطوة حاسمة نحو بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

التطور التاريخي لمفهوم الاستدامة :

لقد كانت الأبحاث التي تهدف إلى تحديد الاستدامة وتحقيقها موجودة منذ قرون ، ويمكن العثور على المصطلح في خمسينيات القرن السابع عشر عندما تم تقديمه في الكلمة

الألمانية Nachhaltigkeit. في ذلك الوقت، بحثت الأبحاث في الحفاظ على التربة التي يمكن أن تدعم استدامة إمدادات الأخشاب. علاوة على ذلك، أشار المؤلف إلى ضرورة زراعة عدد من الأشجار يساوي عدد الأشجار المستخرجة من أجل حماية الإمدادات المستقبلية (كارلويتز، ١٧١٣).

لقد زاد البحث في هذا الموضوع في القرن التاسع عشر بسبب التأثيرات البيئية السلبية التي يسببها الناس. في عام ١٩٦٢، نشرت عالمة الأحياء البحرية تدعى راشيل كارسون كتابها "الربيع الصامت" حيث قامت بتقييم كيف أن استخدام المواد الكيميائية يضر بالحياة البرية وسيؤدي في النهاية إلى تسميم البشرية عن طريق التسبب في أمراض مثل السرطان. وأدى هذا العمل إلى حظر عدد من المواد الكيميائية بعد عقد من الزمن بعد الغضب الشعبي الذي كان عادة نتيجة للخوف من أن التسمم والتلوث سيؤثران قريبا على سلسلة الإمدادات الغذائية (كارسون، ١٩٦٢). أرجعت الانتقادات الاجتماعية التي تلت كارسون التدهور البيئي إلى عوامل نظامية مثل ثقافات الأعمال المدفوعة بالربح بدلاً من الإهمال العشوائي (ريكيتس، ٢٠١٠).

واصل بول إرليخ عمل كارسون وقدم وجهة نظر مخيفة حول المجاعة الجماعية في المستقبل. تُعزى هذه المجاعة إلى التدمير البيئي والاكتظاظ السكاني في جميع أنحاء العالم. ذكر المؤلف أن "معركة إطعام البشرية جمعاء قد انتهت. في السبعينيات، سيشهد العالم مجاعات – مئات الملايين من الناس سوف يموتون جوعا على الرغم من أي برامج مكثفة بدأت الآن. في هذا الوقت المتأخر لا شيء يمكن أن يمنع حدوث زيادة كبيرة في معدل الوفيات في العالم... السيطرة على السكان هي الحل الوحيد". ومن وجهة نظر المؤلف، تبدأ الاستدامة بحل المشكلة عند المصدر والتحكم في السكان (إرليخ، ١٩٦٨). وهذه وجهة نظر مثيرة للاهتمام عند التفكير في دول مثل الصين التي تطبق سياسة الطفل الواحد من أجل الحماية ضد الاكتظاظ السكاني.

واليوم، تتزايد الدعوات لاتخاذ إجراءات الاستدامة. يمكن أن تأتي الإجراءات المطلوبة من مصادر مختلفة مثل تغيير الحكومات لسياساتها وأنظمتها، وانخراط المنظمات في برامج المسؤولية الاجتماعية التطوعية المبنية على الوعي، وتثقيف الناس لتغيير أنماط استهلاكهم.

ومع الزيادة السكانية ومحدودية الموارد، أصبحت الاستدامة أكثر أهمية. وقد ظهرت هذه الأهمية في تقرير لجنة برونتلاند العالمية (١٩٨٧) الذي تناول الجوانب البيئية وغير البيئية

للاستدامة، وقد تناول التقرير العديد من القضايا، على سبيل المثال، بحث في الأثر البيئي للنشاط الاقتصادي في كل من الاقتصادات النامية والصناعية. (Erlich & Erlich، ١٩٩١). وهناك قضية أخرى تناولوها وهي كيفية ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية (Savitz & Weber, 2006). علاوة على ذلك، نظروا إلى الحاجة إلى ضمان الحفاظ على الموارد غير المتجددة (وايتمان) & Cooper, 2000). لقد تم الاستشهاد بتعريف التقرير للاستدامة وإعادة صياغته بشكل لا نهاية له من قبل ممارسي الاستدامة.

وفي الآونة الأخيرة، يتم استخدام هذا المصطلح لمناقشة التكامل بين الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للاستدامة. ويتجلى ذلك من خلال ٦٨% من ٢٥٠ شركة عالمية تصدر تقارير الاستدامة والتي غطت هذه الجوانب. ولم يكن هذا هو الحال في عام ١٩٩٩ حيث كان التركيز الأساسي على التقارير البيئية (كارتر وروجرز، ٢٠٠٨).

أما حديثا فنجد أن مفهوم الاستدامة له محطات أساسية كالتالي: لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧(اللجنة العالمية المعنية بالبشرة البيئية المستدامة): ومنها وبالتحديد من تقرير مستقبلنا المشترك كان أشهر تعريف للتنمية المستدامة "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة ".

قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢: أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، ويعد هذا المؤتمر نقطة تحول في تاريخ البيئة والتنمية، حيث حضر هذا المؤتمر أكثر من ١٧٠ دولة، وأسفر عن أجندة عمل أو جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، وأيضا تعتبر قمة الأرض اللبنة الأساسية للقانون البيئي الدولي.

ومن هنا وجدو أن أهداف الألفية نجحت لتوحيد الجهود نحو أهداف محددة، ولكن رغم هذا النجاح، وجد أن هذه الأهداف غير كافية، وخصوصا مع تطور التحديات التي تواجه الكرة الأرضية، ومن هنا تم الاتفاق على التوسع في هذه الأهداف، لمواجهة التحديات المستجدة مع محاولة ربط الأهداف بطريقة ما.

أجندة ٢٠٣٠ أو ما يعرف بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة السبعة عشر: تم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي عبارة عن ١٧ هدف، ولها ١٦٩ غاية وتقاس بـ ٢٣١ مؤشر أما الآن فنحن بصدد مشاكل

عالمية بسبب نفاذ المواد، ووجب على كل فرد من افراد المجتمع المشاركة بالاتجاه نحو فكر واعٍ مستدام لمواجهة هذه المشاكل..

مفهوم الاستدامة في ضوء الادبيات التربوية المعاصرة:

حاولت العديد من الدراسات البحث وتحديد مفهوم الاستدامة. كان البعض محدودًا في نظرتهم لما يعنيه المصطلح، بينما أظهر البعض الآخر أنه لا يمكن تفسير المصطلح إلا من خلال النظر إلى العديد من الجوانب المترابطة التي تحدد معًا معنى الاستدامة. على سبيل المثال، تميل أدبيات إدارة العمليات إلى النظر في الاستدامة من منظور بيئي دون دمج الجوانب الاجتماعية للاستدامة (Sarkis, 2001; Hill, 2001; Daily and Huang, 2001). ونظرت دراسات أخرى إلى الاستدامة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع دمج الجوانب التجارية لإدارة المخاطر، والشفافية، والاستراتيجية، والثقافة. وجد البحث تعريفات مختلفة للاستدامة اعتمادًا على الجوانب التي حاول المؤلفون دراستها.

وذكر كتاب الأعمال والتنمية المستدامة: دليل عالمي (١٩٩٢) أن "استدامة مؤسسة الأعمال تعني اعتماد استراتيجيات وأنشطة تجارية تلبي احتياجات المؤسسة وأصحاب المصلحة اليوم، مع حماية الموارد البشرية والطبيعية واستدامتها وتعزيزها". التي ستكون هناك حاجة إليها في المستقبل" من ناحية أخرى، وصف شريفاستافا (١٩٩٥أ، ص ٩٥٥) الاستدامة بأنها "توفر إمكانية الحد من المخاطر طويلة المدى المرتبطة باستنزاف الموارد، والتقلبات في تكاليف الطاقة، والتزامات المنتجات، والتلوث وإدارة النفايات" ومع ذلك، فقد تم تقديم تعريف الاستدامة الأكثر شيوعًا في تقرير لجنة برونتلاند العالمية (١٩٨٧). وقد تم تعريف المصطلح على أنه "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

ومفهوم الاستدامة (Sustainability) هي مفهومٌ يُطلق على البيئة الحيويّة متنوعة الكائنات الحية، والعوامل الطبيعية التي تحافظُ على وجودها لأطول فترةٍ زمنية ممكنةٍ، وأيضاً تُعرفُ الاستدامة بأنّها الحفاظُ على نوعيةِ الحياة من خلال التأقلم مع البيئة عن طريق استغلال الموارد الطبيعيّة لأطول مدى زمنيٍّ ممكنٍ يؤدّي إلى المحافظة على استمرار الحياة، ومن التعريفات الأخرى لمفهومِ الاستدامة بأنّها مجموعةٌ من العمليات الحيويّة التي توفرُ وسائل الحياة

للكائنات الحية بمختلف أنواعها، ممّا يساعدها في المحافظة على تعاقب أجيالها، وتطوير وسائل نموها مع مرور الوقت.

وهي التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة والمستقبلية. وتأتي أهمية التنمية المستدامة في متابعة التغييرات على مستوى العالم وكيف يمكن للجميع أن يواجه أو يتأقلم مع هذه التغييرات، مثل: تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والصراع أو نقص الموارد.

والاستدامة المهنية هي مفهوم يشير إلى القدرة على الحفاظ على نجاح وتطوير الحياة المهنية على المدى الطويل، و يتعلق هذا الأمر بتطوير المهارات والمعرفة اللازمة للمحافظة على القيمة المضافة والاستمرارية في المهنة التي يمارسها الفرد على مدار حياته المهنية، وتعريف الأمم المتحدة للاستدامة مستمد من التحديدات التي أُقرت في عام ٢٠١٥ بما يُعرف باسم "أهداف التنمية المستدامة.(Sustainable Development) " ويعتبر هذا التعريف جزءًا من الخطة العالمية للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى عالمي.

وتعرف الأمم المتحدة الاستدامة بانها التنمية المستدامة هي تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهذا التعريف يشير إلى ضرورة أن تتم تطلعاتنا وجهودنا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة تحافظ على قدرة الأجيال القادمة على الاستفادة من الموارد الطبيعية وتحسين نوعية حياتهم. بمعنى آخر، يجب أن نتخذ إجراءات مستدامة الآن تُحسِن الظروف الحالية وتُحافظ على فرص التنمية المستقبلية للأجيال القادمة.

ويتعلق مفهوم الاستدامة في السياق الأكاديمي بالقدرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. يتطلب هذا النهج تفكيرًا استراتيجيًا وتنظيميًا يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان استمرارية التنمية والنمو دون التأثير السلبي على البيئة والموارد الطبيعية.

ومن خلال وضع أهداف التنمية المستدامة، تسعى الأمم المتحدة إلى دفع الدول والمجتمعات للعمل معًا للتغلب على التحديات العالمية الراهنة وتحقيق التنمية بشكل شامل

ومستدام. هذا يشمل مكافحة الفقر والجوع، وتحسين التعليم والصحة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة تغير المناخ، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

الاستدامة واشكالية المصطلح :

المعني اللغوي للاستدامة في معجم الصحاح والمنجد، في مادة استدام هي دوم أي (دام) الشيء ، يدوم ، وديمومة ، ودوما أدام الشي جعله دائما ، استدامة الشيء يعني استمرار الشيء ودوامه وقد ظهر مفهوم الاستدامة منذ بزوغ فجر الإسلام ببعثة الرسول ﷺ ففي القرآن الكريم قوله جل في علاه : ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود: ٦١] ، ﴿وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٩].

ولِعِظَمِة مكانة العمل ذكره القرآن الكريم مقرونًا بالإيمان في أكثر من سبعين آية من آياته، وقد حثَّ الإسلام على العمل، وأعلى من شأنه وبيَّن أهميَّتَهُ، فحياةُ الإيمان بدون عملٍ هي عقيمٌ؛ كحياة شجرٍ بلا ثمرٍ، وإذا كان المعنى اللغوي يفيد بطلب دوام الشيء .. فإن ذلك محال في الدنيا لقوله سبحانه وتعالى (لا إله إلى هو كل شيء هالك إلا وجهه) القصص ٨٨ ، وهذا المبدأ يعني أن جوهر الاستدامة في الحياة الدنيا سبيل إلى استدامة الآخرة وخلودها وهذ لا يتأتى إلى بإعمار الأرض بما يعود علينا وعلى البشرية بالنفع والخير.

وفي السنة النبوية الشريفة يتجسد المعنى في خلق الله الإنسان وأوجده في هذه الحياة لأجل تحقيق أمور ثلاثة هي جوهر وجوده ووظيفته على الأرض، وهي عبادة الله، وعمارة الأرض، وتزكية النفس، وفي ذلك الحديث عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا تَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا) رواه أحمد والبخاري ومما يستفاد من هذا الحديث العظيم أننا لابد أن نعلم أن العمل لا ينقطع أبداً حتى تقوم الساعة ،وحيث يدور المضمون حول نفس العنوان الذي أتطرق إليه والمغزى منه والذي أصبح مثلاً مشهوراً بين الناس .. حيث تقول القصة أو الحكاية .. (أنه يُحكى أن كسرى أنوشروان ملك الفرس كان يتنزه في ضاحية عاصمته، فشاهد فلاحاً عجوزاً قد علت سنه، وشاب رأسه، وغارت عيناه، ووهنت قواه، وتقوس ظهره، وكان يغرس فسيلاً، فوقف كسرى بجانبه مأخوذاً بنشاطه فقال له : يا هذا كم أتى عليك من العمر؟ قال: ثمانون سنة، قال:

أفتغرس فسيلاً بعد الثمانين؟ ومتى تأكل ثمره وهو لا يثمر إلا بعد عدة سنين؟ فأجاب الفلاح:(زرعوا فأكلنا ونزرع فيأكلون) .

ولو تأملنا جيداً فيما يحثنا عليه ديننا الحنيف على هذا الجانب الهام نجد أنه دعانا بكل فخر واعتزاز إلى الاعتناء بهذه الأرض والحرص عليها لزراعتها وغرسها لنستفيد منها وحتى لا تصبح قاحلة .. ومن ذلك ما يروى عن الرسول المصطفى صلى الله عليه وسلم حينما قال:(ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان إلا كان له به صدقة) .. وغيرها من تلك الروايات الأخرى التي تبين مدى أهمية ومنزلة الزراعة في الإسلام والأجر العظيم الذي يناله ذلك الشخص جراء عمله، ولا ننسى أن هناك توجيهاً ربانياً يدعونا جميعاً الى ضرورة استصلاح الأرض وضرورة العمل للإنسان حيث وهبه صحة الأبدان والقدرة على الإنتاج وذلّل له الارض وسهّل له سبل إحيائها وضمان استدامتها

ومما سبق تأكيد للتوجه الرباني والسنة النبوية في تعزيز كرامة الإنسان وتحقيق عمارة الأرض بالعمل الصالح الذي هو أساس الحياة المستدامة في جميع مجالات الحياة.

وتعريف الاستدامة اصطلاحا تُعرفُ بأنّها الحفاظُ على نوعيةِ الحياة من خلال التأقلم مع البيئة واستغلال الموارد الطبيعيّة لأطول مدى زمنيٍ ممّا يساعدها في المحافظة على استمرار الحياة وتعاقب أجيالها والاستدامة تمثل ثقافة وسلوكاً إنسانياً وهي في جل قضاياها مرتبطة بالوعي المجتمعي الذي يجب أن يتبناها كأسلوب حياة ولماذا أصحبت من الأولويات في كافة المجالات الحياتية.

ولخص المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، المفهوم الحقيقي للاستدامة بقوله: "إننا نولي بيئتنا جُل اهتمامنا لأنها جزء عضوي من بلادنا وتاريخنا وتراثنا.. لقد عاش آباؤنا وأجدادنا على هذه الأرض للمحافظة عليها، وأخذوا منها قدر احتياجاتهم فقط وتركوا ما تجدُ فيه الأجيال القادمة مصدراً ونبعاً للعطاء»، مقولة تعكس وعياً فطرياً بأهمية الحفاظ على الموارد

واستخدم مصطلح الاستدامة منذ ثمانينيات القرن العشرين أول ما استخدم بمعنى الاستدامة البشرية على كوكب الأرض وهذا مهد إلى التعريف الأكثر شيوعا للاستدامة والتنمية المستدامة حيث عرفته مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ٢٠ آذار ١٩٨٧: "التنمية

المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة المعيشة المستدامة هي في الأساس تطبيق الاستدامة في اختيار نمط الحياة والقرارات. مفهوم واحد فقط للمعيشة المستدامة الذي يعبر عن تلبية الاحتياجات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الحالية دون المساومة على هذه العوامل للجيل القادم ، وتم تعريفه كالتالي التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها

مبادئ الاستدامة في ضوء الادبيات التربوية المعاصرة :

يعتمدُ تطبيق الاستدامة في أيّ بيئةٍ حيويةٍ على أربعةِ مبادئ، هي:

- **نطاق الاستدامة:** وهو عبارةٌ عن المجال، أو المجتمع الذي تتمّ تطبيق الاستدامة على أرضِهِ، وعادةً يرتبطُ وجوده بمجموعةٍ من العوامل الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والبيئية التي تشكلُ معاً الدعم الكامل لنطاقِ الاستدامة بكافةِ مكوّناته.
- **الاستهلاك:** وهو معدل الاستفادةِ من المكوّنات الطبيعيّة التي تُشكلُ حافزاً مهماً لاستدامة حياة الكائنات الحية، وكلّما كانت نسبة الاستهلاك مرتفعة، أدى ذلك إلى المحافظة على استدامةِ الحياة، والعكس صحيح.
- **الموارد:** وهي كافّة المصادر الطبيعيّة، والصناعيّة التي تساهمُ في دعمِ نطاق الاستدامة على القيام بدوره، فعندما تكون الموارد كافيةً ومناسبةً لأعداد الكائنات الحية يؤدّي ذلك إلى المحافظة على استدامةِ حياتها لأطولِ وقتٍ ممكن.
- **التكنولوجيا:** وهي التأثير العلميّ الحديث على طبيعةِ الحياة والتي تؤدّي إلى تطوّرها، فعندما يتمّ استخدام التكنولوجيا بطريقةٍ صحيحةٍ، تؤدّي إلى المحافظة على الاستدامة من خلال توفير مجموعةٍ من الاكتشافات العلمية الحديثة في مجال الطبّ، وعلم الأحياء.
- **الشمولية:** وهو وجود نية واضحة أو سياسة لتضمين الفئات المعنية الرئيسية في عمليات تطوير إستراتيجية المؤسسة والتخطيط المشترك والتوجيه والتركيز بشكل خاص على إشراك الأشخاص الذين قد يتم استبعادهم أو تهميشهم
- **النزاهة:** وهي الالتزام بمجموعة من المعايير الأخلاقية والقوانين والسلوكيات، حيث تكون هذه القيم هي أساس لكل شيء في الادارة العامة وعليه يتم الإفصاح عن هذه القيم حتى

لا يكون هناك أي شك حول ما يدعم الإجراءات الحالية والمستقبلية للإدارة العامة ومدى تأثيرها على الاقتصاد والبيئة والمجتمع

- **الشفافية:** وهي الانفتاح حول القرارات والأنشطة التي تؤثر على المجتمع والاقتصاد والبيئة بحيث تكون المعلومات اللازمة ذات العلاقة متاحة ويمكن الوصول إليها عند الطلب ما لم تكن هناك أسباب لحجبها.

أهداف الاستدامة:

- توفير مجموعةٍ من الحلول للمحافظة على نسبِ الغذاء العالميّ.
- التقليل من معدلات الفقر، ومحاولة إيجاد الطرق البديلة لعلاجِ الأزمات الاقتصاديّة التي توفرُ حصصاً ماليةً متساوية للأفراد.
- ضمان توفير تعليمٍ شاملٍ، وكافٍ يحافظُ على الاستدامةِ، من خلال ظهور دراساتٍ جديدةٍ تقدّم أفكاراً للدعم الكافي للاستدامة.
- الاستفادة من مصادر الطاقة الطبيعيّة، والصناعيّة لتوفير المواد المعتمدة عليها بأسعارٍ معقولة، وضمن القدرات المالية للناس.
- الحرص على توفير قطاع صحيٍّ قادرٍ على التقليل من نسب انتشار الأمراض، وتقديم العلاجات المناسبة للتقليل من الأزمات الصحية العالميّة.

مرتكزات تحقيق الاستدامة :

الاستدامة عمومًا تعني تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية واحتياجات المستقبل، وتضمن الحفاظ على القدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة. يمكن تمثيل الاستدامة من خلال ثلاث ركائز رئيسية وهي:

- **الاستدامة الاقتصادية:**

تتعلق هذه الركيزة بالقدرة على الحفاظ على النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار الاقتصادي على المدى الطويل. يجب أن تكون الأنشطة الاقتصادية مستدامة بحيث لا تستنفذ الموارد بشكل غير مستدام ولا تتسبب في تلوث بيئي غير محتمل. يهدف الجانب الاقتصادي من الاستدامة إلى تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

وتهدف الاستدامة الاقتصادية إلى الحفاظ على رأس المال سليماً وتحسين مستوى المعيشة، والاستخدام الفعّال للأصول للحفاظ على ربحية المؤسسة بمرور الوقت، وتركز على جزء من الموارد الطبيعية التي توفر مدخلات مادية للإنتاج الاقتصادي. والمدخلات المتجددة والقابلة للاستنفاد. وتشمل الأنشطة المطبقة لتحقيق هذه الاستدامة: الامتثال، والحوكمة السليمة وإدارة المخاطر.

ومن الضروري دمج البُعد الاقتصادي في سياق الاستدامة، حيث يتعلق الأمر بتعزيز النمو الاقتصادي بطريقة تحفظ على الموارد وتقلل من الفقر. يشمل ذلك تطوير نماذج اقتصادية تستند إلى الموارد المتجددة وتشجع على الابتكار والتنوع الاقتصادي، وذلك بهدف خلق فرص العمل المستدامة وتحسين جودة الحياة.

الاستدامة الاجتماعية:

تركز هذه الركيزة على الحفاظ على رفاهية المجتمع وتحسين جودة الحياة للجميع. يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الحاجات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية للأفراد والمجتمعات وضمان المساواة والعدالة الاجتماعية. وتشمل الاستدامة الاجتماعية أيضًا الحفاظ على التراث الثقافي والتنوع وتعزيز التعايش السلمي والتعاون بين الناس وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى الحفاظ على رأس المال الاجتماعي، من خلال الاستثمار وإنشاء الخدمات التي تشكل إطار عمل المجتمع، وتشمل محاولات القضاء على الفقر والجوع. وكذلك مكافحة عدم المساواة. وأن يحظى العمل المستدام بالدعم والموافقة من موظفيه وأصحاب المصلحة والمجتمع الذي يعمل فيه.

ويرتبط الأبعاد الاجتماعية للاستدامة بضمان العدالة والمساواة في توزيع الفرص والفوائد. يتضمن ذلك تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. يعكس هذا البُعد الاهتمام ببناء مجتمعات مستدامة من الناحية الاجتماعية، حيث يتم تعزيز التواصل والمشاركة المجتمعية في صنع القرار وتعزيز الوعي بأهمية الاستدامة في سياقها الشامل.

الاستدامة البيئية:

تهتم هذه الركيزة بالحفاظ على صحة البيئة وتوازن النظم البيئية. يجب أن تكون الأنشطة البشرية مستدامة بحيث لا تسبب تلوثًا ضارًا أو تدميرًا للموارد الطبيعية بشكل لا يمكن تجديده.

يهدف الجانب البيئي من الاستدامة إلى المحافظة على التنوع البيولوجي والاستفادة من الموارد الطبيعية بطريقة مسؤولة والتصدي للتغيرات المناخية وتهدف الاستدامة البيئية إلى تحسين رفاهية الإنسان من خلال حماية رأس المال الطبيعي، مثل الغلاف الجوي أو التربة، والتركيز على تقليل بصمات الكربون، ونفايات التغليف، واستخدام المياه وتأثيرها العام في البيئة.

وفي سياق الاستدامة البيئية، يتعين علينا تحقيق توازن بين استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على تنوع الحياة البيولوجية. يتضمن ذلك تطوير تقنيات وعمليات صديقة للبيئة، وتحفيز استخدام الطاقة المتجددة، وتقليل النفايات. يهدف هذا البعد إلى الحفاظ على البيئة بشكل يسمح بتوفير الموارد للأجيال المستقبلية دون التأثير الضار على التوازن البيئي.

الاستدامة الثقافية:

يركز هذا النوع من الاستدامة على الحفاظ على التنوع الثقافي والاحتفاء به، مع الاعتراف بأن التنوع الثقافي عنصر أساسي لرفاهية الإنسان ومصدر للصمود والإبداع. ويشمل الجهود المبذولة للحفاظ على التراث الثقافي، وتعزيز التعبير الثقافي، ودعم المعارف والممارسات التقليدية.

الاستدامة التكنولوجية:

يركز هذا النوع من الاستدامة على تطوير واستخدام التقنيات المستدامة على المدى الطويل، مثل الطاقة المتجددة، والنقل الأخضر، والمواد الصديقة للبيئة. ويشمل الجهود المبذولة لتعزيز الابتكار والإبداع، وتطوير حلول مستدامة للتحديات البيئية والاجتماعية.

تعمل هذه الركائز معًا لتحقيق الاستدامة بشكل شامل وجعلنا قادرين على العيش والعمل في عالم مستدام ومتوازن يلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. إن تحقيق الاستدامة يعد تحديًا هامًا للمجتمعات والأفراد على حد سواء، وتتطلب جهودًا مشتركة وتعاونًا عالميًا للتصدي للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

شروط تحقيق الاستدامة الغذائية:

هناك العديد من الشروط التي يجب توافرها لتحقيق الاستدامة الغذائية . وتشمل هذه :

- **الإشراف البيئي:** يشمل ذلك حماية الموارد الطبيعية للكوكب، بما في ذلك الأرض والهواء والماء، وضمان استخدامها وإدارتها بشكل مسؤول. كما أنه ينطوي على تقليل النفايات والتلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي.
- **الجدوى الاقتصادية:** تتطلب الاستدامة اقتصادًا مزدهرًا يوفر الفرص لجميع الناس للازدهار، مع مراعاة التكاليف والفوائد طويلة الأجل للأنشطة الاقتصادية.
- **العدالة الاجتماعية:** لا يمكن تحقيق الاستدامة إذا لم تعزز العدالة الاجتماعية، والتي تتضمن ضمان وصول جميع الأشخاص إلى الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والعمل. وهذا يتطلب معالجة قضايا مثل الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي.
- **التنوع الثقافي:** تشمل الاستدامة أيضًا الحفاظ على التنوع الثقافي والاحتفاء به ، والاعتراف بأن التنوع الثقافي عنصر أساسي لرفاهية الإنسان ومصدر للصمود والإبداع.
- **المساواة بين الأجيال:** أخيرًا، تتطلب الاستدامة أن نأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة وأن نتصرف بمسؤولية لضمان حصولهم على نفس الموارد والفرص التي نتمتع بها اليوم. وهذا ينطوي على اتخاذ منظور طويل الأجل واتخاذ قرارات توازن بين الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال القادمة.

المحور الثاني : التربية الغذائية المستدامة في ضوء الادبيات التربوية المعاصرة :

تعد قضية الأمن الغذائي مشكلة جوهرية بل إنها تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية والاقتصادية والمجتمعية الخاصة، وتزايد السكان المطرد التى يتعرض لها مجتمعنا اليوم، الأمر الذي يتطلب تنمية زراعية متطورة في إطار إمكانيات متاحة ومتوفرة ويعيش العالم حالياً أمناً غذائياً نسبياً بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة ، كما أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذة الطريقة يجلب مخاوف كثيرة للمستهلكين.(محمد السيد عبد السلام، ١٩٩٨م : ٢٥)

مفهوم الأمن الغذائي :

يعني الأمن الغذائي كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء ، لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً

للاستهلاك الآدمي ، فأمن الغذاء يتعلق بكل هذه المراحل ، أي من مرحلة الإنتاج وحتى الاستهلاك .(اسماعيل شعبان ، ١٩٩٧م : ٢٨)

ويقصد بالأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير السلع الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع وضمان حد كاف من تلك السلع بانتظام ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا أو توفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم، وسيادته على منافذ الاستيراد والتصدير البرية والبحرية والجوية .(علي يوسف الغرباوي، ٢٠٠٥: ٣٤)

وهناك مفهوم آخر للأمن الغذائي وهو مقدرة الدولة على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الإنسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية الأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة وكذلك مقدرة الدولة على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء أو في حالة تعذر حصول البلد على المواد الغذائية التي يحتاجها عن طريق استيرادها من الخارج، وضمان الاحتياجات الغذائية الدنيا بشكل مستقر. (محمد السيد عبد السلام، ١٩٩٨م : ٥٦)

وبناء على ذلك فإن عناصر الأمن الغذائي هي : قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب ، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وتوفير احتياجات الغذاء من الإنتاج المحلي، وتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات، وسيادة وسيطرة الدولة على منافذ التجارة برية وبحرية وجوية.(عدنان هزاع، ١٩٩٧م : ٢٧٧) وعليه يجب أن يتوفر في الغذاء أربعة عناصر أساسية هي : (علي حمودة ،١٩٩٩م) ، (علي ولد الشيخ، ٢٠٠٣م)

أ. **الكفاية:** يجب أن يكون كافيا و ذو طاقة حرارية كامله وان تتواجد كفاية من المخزون للازمات الحرجة في الإنتاج المحلي ، والاستيراد من الخارج.

ب. **الجودة** : يجب أن يكون طعمه مستساغ ومطابقا لمواصفات الجودة المعمول بها وفق المقاييس والمعايير الدولية المعروفة.

ج. **الأمان** : يجب أن يكون خاليا من الأمراض والجراثيم الخطرة والتلوث والإشعاع ، وغير منتهي الصلاحية.

د. القيمة : يجب أن يكون ذو قيمة غذائية مطابقة للمتطلبات الفسيولوجية وعليه فإن الغذاء يجب أن يكون كافيا كماً ونوعاً.

ووفقاً لهذا المفهوم، فان مفهوم الأمن الغذائي مفهوم نسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، ولكن توفير المواد اللازمة لتوفير الاحتياجات من خلال منتجات أخرى تتمتع فيها الدولة أو الدول المعنية بميزة نسبية عن الدول الأخرى .

وعلى ذلك فإن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات هى وفرة السلع الغذائية، ووجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم، أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

ويعرف الباحثان الأمن الغذائي بأنه " حالة يمتلك فيها كل الناس الامكانيات المادية والعملية للحصول على غذاء كاف وآمن ومغذ يغطي احتياجاتهم الغذائية ويراعي أذواقهم للحفاظ على حياة حيوية وصحية دون المس بكرامتهم أو تقاليدهم، وهذا يتطلب الانتباه إلى كل مرحلة من مراحل دورة الغذاء من الانتاج إلى التخزين إلى التوزيع وتأمين حصول كل شخص عليه بكمية ونوعية مقبولة ".

مبادىء تحقيق الأمن الغذائي :

يرتكز الأمن الغذائي إلى خمسة مبادىء أساسية هى : (Koc M. et al. ,1999)

١- توافر المواد الغذائية :

أي توافر مواد غذائية كافية وأكيدة وموثوق بها ووسائل مستدامة للحصول على المواد الغذائية؛ وهذا يعني أن جميع الخطوات في النظام الغذائي تؤثر في مدى توافر الأغذية مثل الاستعداد لزراعة جيدة؛ ونقل الأغذية وتصنيعها وبيعها أوتخزينها ، وهنا تبرز مجموعة من الأسئلة منها، هل نزرع ما يكفى من غذاء لأسرنا ولمنطقتنا وللعالم الذي نعيش فيه ؟ وهل نزرع الأنواع التي نحتاجها ؟ وهل نحتاج إلى شراء أغذية إضافية ؟ وماذا يحدث إذا لم نزرع ما يكفى من أغذية أو جميع الأغذية التي نحتاجها؟ ما العوامل التي تؤثر فى توافر الأغذية؟ كزيادة الإنتاجية من خلال اختيار المحاصيل والأسمدة وغير ذلك من التقنيات الزراعية؛ وزيادة الحدائق المنزلية وتربية الحيوانات الصغيرة والإنتاج الحيواني والسمكي؛ وعمليات التجفيف أوالتخزين الأخرى؛ وزيادة سهولة نقل الأغذية إلى المنطقة أو خارجها، كلها عوامل سوف تؤثر أوتحسن

توافر الأغذية ، ويعني توافر الأغذية ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة النوعية واستيرادها علي المستويين القطري والمحلي، وان الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أوالموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أوما يعرف بأمان الغذاء، إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة، خلال عمليات إنتاج الغذاء وتصنيعه وتخزينه وتوزيعه وإعداده، لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بالمراحل كلها، من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير. وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد زيادة المخاوف من الأمراض التي تنقل من خلال السلع الغذائية مثل مرض جنون البقر والحمى القلاعية، حتى اصبحت هذه من أهم متطلبات الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء، ومن هنا ظهر طلب خاص على المنتجات الزراعة العضوية والامنة بيئيا وصحيا.

٢ – إمكانية الوصول إلى المواد الغذائية :

وتشمل سهولة التوزيع ووصول الفئات الهامشية والفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالمرضى والأطفال وعدالة التوزيع بين الفئات المختلفة، والحصول على الأغذية عنصر مهم في مفهوم الأمن الغذائي، لأنه حتى إذا توافرت كميات كافية من الأغذية، فإن جميع الأفراد والأسر وخصوصا الأسر الزراعية والفقيرة تحتاج إلى فرص الحصول عليها من الناحية المادية والاقتصادية ، وتؤثر جميع الخطوات فى نظام الأغذية في القدرة على الحصول عليها إلا أن الخطوات التي تؤثر فيها بصورة مباشرة تشمل نقل الأغذية وتصنيعها أو بيعها فضلا عن تناول الأغذية ؛ كما تشمل العوامل التي تؤثر في القدرة على الحصول على الأغذية توافرالدخول للأفراد لشراء الأغذية وشراء مستلزمات الإنتاج من بذور وغير ذلك من الإمدادات الزراعية والتصرف في عناصر الإنتاج الزراعي من حيوانات ومزارع، وملكية الأراضي الزراعية، وتشمل أيضاً عملية تسويق المنتجات الغذائية ونقلها إلى الأسواق وأسعارها في أسواق الجملة وأسواق المفرق ، وعلاوة على ذلك، فان سوء حالة الأمن فى إحدى المناطق يمكن أن يقلل من القدرة على الحصول على الأغذية، كذلك ظهور الإمراض والآفات والحروب وغيرها من الأخطار التي

تهدد الأمن والاستقرار، ويمكن زيادة القدرة على الحصول على الأغذية من خلال تحسين قدرات المواطنين في الحصول على دخول مستقرة وثابتة على مدار العام، فضلا عن تحسين الخدمات الحكومية والطرق وشبكات النقل واتفاقيات التجارة الدولية التي تعمل على تسهيل عمليات انسياب السلع الغذائية بين المناطق داخل الدولة الواحدة أو بين الدول.

٣- الاستخدام المناسب للمواد الغذائية :

وفي هذا المجال تثار مجموعة من التساؤلات منها، هل يتناول الناس مجموعة متنوعة من الأغذية بالكميات المناسبة فى الأوقات الصحيحة للحصول على ما يكفي من طاقة ومغذيات لممارسة حياتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات أصحاب الحاجات الغذائية الخاصة والمجموعات المهشمة؟ وهل أن الناس بحاجة إلى فهم النظم الغذائية الخاصة بهم ومعرفة ما ينبغي أن يتناولونه من أغذية، وكيف يمكنهم تحضيرها وتخزينها لكي تبقى سليمة لحين يتوافر غيرها من الأغذية، وتوافر فرص الحصول على الأغذية يعني ضرورة ان توزع وتتوافر محليا وأن تكون في متناول يد جميع الناس وضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة مايكفي من حيث الكمية والنوعية والتنوع حسب احتياجاته.

٤- احترام التنوع والعادات الإجتماعية :

وجود أنظمة مقبولة لتوزيع الغذاء وتأمينه واحترام الإنسان ، والعادات الاجتماعية في تناول الغذاء، بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من فئات المجتمع كافة وحسب حاجاتها؛ والكفاية والاستمرارية (Adequacy) ويعني وجود نظام طعام مستديم وديمقراطي (عادل) من حيث الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وإدارة النفايات.

وعلى الرغم من أن إمدادات الأغذية العالمية قد زادت، إلا أن الزيادة في سكان العالم أكبر من تلك الزيادة في إنتاج الغذاء ، ولمواكبة ذلك لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي وضمانه للجميع من خلال زيادة الأغذية فقط، ما لم يكن ذلك مصحوبا بزيادة استطاعة الناس وقدرتهم على شراء الأغذية ، وأن لا تفتقر الوجبات إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية، أوأن تكون المناولة في عملية التصنيع والتوزيع سيئة، مما يؤدي إلي إن يصبح تناول الأغذية غير آمن، وبذلك فلن يتمتعوا بالأمن الغذائي.

أما انعدام الأمن الغذائي، فإنه حالة عابرة تحدث في أوقات الأزمات، أو موسمية أومزمنة تحدث بشكل متواصل، ويكون الفرد معرضاً للجوع حتى إذا لم يكن جائعاً بالفعل في لحظة معينة من الوقت ، ويتوافر الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم اللازمة لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة، أي يتمكن كل الناس في كل وقت من الحصول على غذاء كاف لحياة حيوية وصحية بالشروط التي توفر الأغذية الآمنة والمغذية بصورة دائمة، والإمكانية المؤكدة للحصول على غذاء مقبول شخصيا، أي أن تراعي الأذواق بطريقة مقبولة اجتماعيا دون المس بالكرامة أوالتقاليد السائدة في المجتمع.

أهمية الامن الغذائي :

الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية وجهان متلازمان وضروريان لا يمكن الفصل بينهما ولا يتحقق أحدهما إلا بالآخر، ولا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستمر دون تطوير القطاع الزراعي وحل مشكلة الأمن الغذائي بأسرع الطرق ، فبوسعنا زيادة مساحة الأراضي الزراعية، وبوسعنا رفع الإنتاجية في القطاع الزراعي، بوسعنا رفع إنتاجية العمل المتدنية جداً وذلك إذا عمدنا إلى التدريب والتأهيل المستمرين.(FAO, 2003)

كما أن توفير الغذاء بأسعار شعبية مدعومة للجميع يسمح بزيادة إنتاجية العمل في كل القطاعات الاقتصادية ، والأجر والدخل الذي يحصل عليه غالبية المشتغلين لا يسمح إلا باستغلال جزء ضئيل من طاقات العمل الكامنة العقلية والفيزيولوجية، والإكتفاء الذاتي يسمح بتحرير وتثمير هذه الطاقات الكامنة.

والبحث العلمي هو الوسيلة الأساس التي تمكننا من تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء والنمو الاقتصادي. علينا تكوين كوادرنا العلمية بخلق المناخ والظروف الملائمين للابداع العلمي اجتماعيا واقتصاديا وتوفير أدوات البحث العلمي. لا توجد تنمية اقتصادية دون بحث علمي. علينا ألبدء بالاعتماد على العقول المحلية، فنرصد نسبة من الناتج القومي الإجمالي للبحث العلمي.

محددات تحقيق الأمن الغذائي :

يوجد ثلاثة مستويات أساسية للأمن الغذائي، وتختلف محددات الأمن الغذائي تبعا لهذه المستويات، إلا أنه يمكن أن نجمل تلك المحددات في : (cook ,200:4,1432-1438)

١- محددات طبيعية :

تتعلق بقاعدة الموارد الطبيعية التي تشمل الموارد الأرضية والمائية والهواء والمناخ والمورد الوراثي والطاقة غير المتجددة ، وهذه المجموعة المحدد الأكبر والأصعب في المعالجة، والعوامل المحددة للاستخدام الأمثل للموارد وأهمها: الآفات والأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات المزرعية، والتكنولوجيا المتاحة التي يمكن توليدها ونقلها وتبنيها.

٢- محددات سكانية:

وتشمل أعداد ومعدلات نمو السكان، والزيادات غير الطبيعية للسكان، وما يمثله العامل السكاني من ضغط على الموارد الطبيعية وطلب متزايد على السلع الزراعية والغذائية؛ والمحددات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة والتي تنعكس على التنمية الزراعية، ومتطلبات أمان الغذاء وما ترتب عليها من دعوة إلى زراعة بديلة، كما يتأثر استهلاك السلع الغذائية بدخول الأفراد وانتشار الفقر وسياسات الحد منه، وأسعار السلع وسياسات الدعم الموجه إلى المستهلكين، ووجود نظام الحصص الغذائية، والعوامل الاجتماعية والتنظيمية، التي تشمل الأنماط الغذائية للسكان والمستويات التعليمية والمهنية ، والمستويات الثقافية والوعي الغذائي والإرشاد الاستهلاكي والتوعية الغذائية، وطبيعة النشاطات الاستيرادية والتصديرية.

٣- محددات توزيع الغذاء :

وتشمل خصائص الإنتاج الزراعي والتسويق الزراعي وسياسات وبرامج تخفيض الفاقد في إنتاج الغذاء وطرق وأساليب تجهيز وإعداد السلع الغذائية وانتشار منافذ البيع وسياسات وبرامج الرقابة على الجودة والمواصفات وحماية المستهلك وقوة ونشاط جمعيات حماية المستهلك.

العوامل المؤثرة على الامن الغذائي :

١ – العوامل الطبيعية للأزمة الغذائية: (منى رحمة ، ٢٠٠٠ م: ١٣) ، (محمد المختار ، ٢٠٠٢ م : ١٧٢)

أولاً : ندرة الموارد الطبيعية المهمة ، كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، فمن المعروف أن الإنتاج الغذائي يعتمد بصفة خاصة على الظروف الطبيعية، فمثلاً أدى عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها ، في بعض الدول ، والرغبة في الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية إلى تزايد سريع للطلب على المياه وخاصة المياه الجوفية مما عمق مشكلة الغذاء .

ثانياً : إن لتزايد النمو البشري علاقة بالموارد الطبيعية . فبالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية أصلاً ، فإن للتصحر والجفاف والتعرية والتحولات المتعلقة بالمناخ ودور الإنسان في الاستنزاف السريع للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دوراً كبيراً في تفاقم الأزمة الغذائية ، خاصة في الوطن العربي .

ثالثاً : وتُعد قارة أفريقيا أكثر القارات تأثراً بالكوارث الطبيعية ، حيث يعاني حوالي " ١٦ " بلداً من حالات طوارئ غذائية استثنائية يعزى معظمها للكوارث الطبيعية ، وتتضح آثار الجفاف في أفريقيا الشرقية ، كإثيوبيا وإريتريا وكينيا والسودان وتنزانيا . وفي أفريقيا الجنوبية سببت الفيضانات الخطيرة في بعض الأماكن وخاصة موزمبيق ومالاوي خسائر في الأرواح وإلحاق الأضرار بالممتلكات والبنى التحتية والمحاصيل

رابعاً : أدى الشتاء الشديد البرودة في منغوليا عام ٢٠٠٠ إلى قتل أعداد كبيرة من الماشية وبالتالي تفاقم انعدام الأمن الغذائي للرعاة الذين فقدوا رؤوس الماشية .

وتعتبر كارثة المد البحري في آسيا والمعروفة إعلامياً بكارثة " تسونامي " من أكبر الكوارث نادرة الحدوث في التاريخ البشري حيث نتج عنها موت أكثر من ١٦٥ ألف قتيل وتدمير مساحات شاسعة من الأراضي والمباني والتأثير على اقتصاديات دول كإندونيسيا وتايلاند والهند وسريلانكا ، وتشريد الكثيرين الذين يحتاجون إلى معونات عاجلة طبية وغذائية مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الغذائية. (حسن أبو طالب : ٢٠٠٥م)

٢- العوامل البشرية للأزمة الغذائية :

تتعدد العوامل البشرية التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الغذائية ، ويأتي في مقدمتها :(Food and Nutrition , 2005) ، (Gullifod ,M.,2003:16) ، (Idler,E.,1997:21-37)

أولاً : خلل السياسات الزراعية وسوء استغلال ما هو متاح من موارد ، حيث يؤدي ضعف أداء القطاع الزراعي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتلبية الاحتياجات الضرورية ، إضافة إلى تعميق الهوة بين الطلب على الغذاء والإنتاج الفعلي ، وذلك بسبب الدور الثانوي للقطاع الزراعي نتيجة إغفال ، الجهات المعنية في دولة ما ، أهمية التفاعلات الإيجابية بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى ، وعدم إعطاء اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات الزراعية، حيث يُعد إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق الأزمة الغذائية .

ثانياً : الاهتمام بالتنمية الصناعية ، اتجهت سياسة أغلب الدول النامية ، منذ حصولها على الاستقلال ، من أجل تحقيق التنمية إلى التصنيع بالدرجة الأولى باعتباره مرادفاً للتنمية والتقدم على حساب التنمية الزراعية والقطاعات الأخرى ، مما جعلها أمام مأزق غذائي يقودها إلى استيراد الغذاء بدل إنتاجه محلياً ، كما أن إهمال القطاع الزراعي يحرم القطاعات الأخرى – خصوصاً الصناعية – من المواد الأولية اللازمة لها، مما يؤدي إلى حدوث اختلافات تنموية كبيرة .

ثالثاً : الصراعات الداخلية بين الجماعات والأفراد وليس بين الدول، وضحاياها من المدنيين ومعظمهم من النساء والأطفال، فمصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة ذاتها ، والدليل على ذلك ما جرى في فلسطين بين حركتي فتح وحماس ، وفي العراق بين أقلياته المتعددة ، خاصة ما بين الشيعة والسنة، وما يجرى حالياً في السودان بين الحكومة السودانية وسكان دارفور، وفي الصومال بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الإسلامية .ويتصف هذا النوع من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك وارتباطها بخلفيات وجذور ممتدة وغاية في التعقيد، بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للعنف والإرهاب ، والاغتيال الواضح لحقوق الإنسان .

دور المؤسسات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي :

تسهم المنظمات الدولية بدوراً مهماً في إصلاح النظام الاقتصادي باتجاه تحقيق كفاءة عالية للأداء الإنتاجي ، بحيث تأتي عنها قدرات تنافسية للسلع الغذائية التصديرية والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق الأهداف المنشود إليها ، فمن هذه المنظمات : (منصور الراوى:١٩٩٣م)

أ. منظمة الغذاء والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة (FAO) : (Food and Agriculture Organization)

تأسست عام ١٩٤٥م في العاصمة الإيطالية روما ، وتهدف إلى :

- دعم الإنتاج الزراعي في الدول النامية.
- مكافحة سوء التغذية والجوع.
- مكافحة الهدر والفاقد في المحاصيل.
- تعبئة القوى العاملة لتطوير المناطق الريفية.
- زيادة العملة الصعبة لأقطار الدول النامية.
- واتبعت عدد من الوسائل لتحقيق أهدافها منها :
- تجميع وتحليل وتوزيع البيانات الزراعية والغذائية على دول العالم.
- تقديم الاستشارات والخبرات في المجالات الزراعية والتغذية.
- تقديم المساعدة الفنية المطلوبة.
- دعم الجهود المشتركة لمكافحة الجوع ... الثروة الحيوانية ومقاومة الجراد.

وقد سعت منظمة الفاو إلى إحداث آلية لخدمة الأمن الغذائي نذكر منها :

- اقتناء الدول لمخزون عالمي يشكل القمح مادته الرئيسة في عزلة عن احتياطي الحبوب للأغراض التجارية.
- في حالة نفاذ المخزون الاحتياطي لأغراض الاستهلاك تلتزم الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعويض هذا المخزون.
- في حالة عجز الدول الفقيرة عن توفير الاحتياطي الغذائي ، تقدم المنظمة المساعدة لهم.
- دعم كل من شأنه تدعيم الاكتفاء الذاتي للدول المحتاجة.
- تقديم المساعدة الغذائية للدول التي تتعرض لأزمات غذائية.

ب. مجلس الغذاء العالمي (WFC) (world food council):

يمثل هذا المجلس وجهة النظر القائلة بعدم الأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتي للدول النامية فحسب، بل تقديم المساعدات الغذائية لها لا سيما حالة الطوارئ.

ونادى هذا المجلس بالعمل على الاحتفاظ باحتياطي غذائي استراتيجي بغرض تقديم المساعدة للدول الفقيرة تحت الاعتبارات التالية :

- ضرورة دعم وإقامة الاحتياطي الغذائي ضمن برامج التنمية الوطنية للدول المعنية.
- على الدول المعنية أن تكون قادرة على إدارة واستعمال هذا المخزون والسيطرة على حالات الطوارئ المحتملة.
- تقديم مساعدات التنمية لتطوير الإنتاج الزراعي.
- أن تتم هذه الجهود بالتنسيق ما بين المؤسسات الدولية المعنية فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ برامج الأمن الغذائي.

ج. برنامج الغذاء العالمي (WFP) (world food program):

انطلق هذا البرنامج عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة أل FAO عام ١٩٦٢م، حيث أعطت الأولوية في عملها لقضية الأمن الغذائي منذ أزمة الغذاء العالمية ١٩٧٣/١٩٧٤م.

ويهدف هذا البرنامج إلى :

- تشجيع الإنتاج الزراعي.
- تحسين الوضع الغذائي في الدول الفقيرة.
- الاحتفاظ باحتياطي غذائي لمساعدة الدول الفقيرة.

ويرمي البرنامج من وراء ذلك إلى تثبيت أسعار الغذاء في العالم ومجابهة حالات الطوارئ، ويشدد على حقيقة أن المساعدة في مجال التنمية الزراعية هي أفضل الوسائل للوصول إلى الأمن الغذائي، حيث تتمكن الدول الفقيرة ... من استغلال وتنمية مواردها الزراعية لزيادة الإنتاج وتقوية ركائز الأمن الغذائي فيها وتقليل درجة اعتمادها على السوق الغذائية العالمية أو الهبات والمساعدات الغذائية.

د. منظمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية :

تأسس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أعقاب مؤتمر الأغذية العالمي المعقود في ١٩٧٤م، فهو صندوق صغير، حيث لا يزيد عن مائة موظف مهني يعملون علي مساعدة فقراء الريف والحد من تدهور البيئة.

ويهدف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى :

- زيادة الإنتاج الغذائي .
- تحسين مستويات التغذية لأشد المجموعات السكانية فقراً.
- تعبئة الموارد لهذه الأغراض.

ومن خلال سنوات تأسيس الصندوق خفت حدة المخاوف والقلق حيال الإمدادات الإجمالية من الأغذية واستمر الإنتاج الغذائي في ارتفاع والأسعار ظلت تحت السيطرة برغم من ازدياد قسوة الجوع والفقر بشكل كبير.

هـ . لجنة دستور الأغذية (كودكس) (codex alimentarius committee):

أنشئت منذ عام ١٩٦١م، حيث تضم لجان متخصصة للأغذية المختلفة (اللحوم – الأسماك – الألبان – الأغذية الخاصة – الزيوت – الخضر – الفاكهة)، أيضا لجان متخصصة في الموضوعات المختلفة في مجال الغذاء : المواد المضافة وبقايا المبيدات. البطاقات. بقايا العقاقير البيطرية.

ويصدر عن اللجنة ولجانها المتخصصة مواصفات وتقارير فنية يسترشد بها في وضع المواصفات والتشريعات القومية للأغذية وكذا بالنسبة للتجارة العالمية، واللجنة عبارة عن جهاز منبثق من منظمة الصحة العالمية (WHO) (world health organization) ومنظمة الغذاء والزراعة الدولية FAO ومقرها روما ، ويصل عدد أعضاءها إلى ١٣٥ دولة من دول العالم، ممثلة بأجهزة المواصفات والمقاييس أو الأجهزة الصحية فيها.(عدنان أبو حسين : ٢٠٠٢م)

ومن هذا المنطلق نجد أن ثمة علاقة وثيقة فيما بين دور التعليم وتحقيق مقومات الأمن الغذائى، إذ أن الجهود التي تُبذل في مجال التعليم تُعد من أبرز الجهود التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائى في المجتمع، وذلك من خلال دورها المؤثر في توجيه السلوك الاجتماعي للافراد ، وسوف يتضح ذلك من خلال العرض التالي :

أولاً : مفهوم التربية الغذائية المستدامة وأهدافها

تعرف التربية الغذائية المستدامة بأنها عملية تربوية مستمرة تهدف إلى اكساب التلاميذ المعارف والمعلومات والمهارات المتعلقة بالغذاء ، وتكوين عادات غذائية صحيحة ، وتنمية اتجاهات سليمة فيما يخص عملية التغذية والسلوك الغذائي . (روضة بنت محمد هاشم ، ٢٠٠٣م: ٧)

ولخصت عفاف حسين صبحي (عفاف حسين صبحي ، ٢٠٠٤) أهم أهداف التربية الغذائية المستدامة في النقاط التالية :

- ✓ تعليم الفرد وظيفة المواد الغذائية وكيفية تصميم وجبات متكافئة ومناسبة للاحتياجات الغذائية تبعا لاختلاف الأفراد من حيث السن والجنس والحالة الفسيولوجية ونوع العمل والمجهود.
- ✓ تعليم الفرد القيمة العملية لتعزيز الأغذية الشعبية
- ✓ تعليم الفرد طرق تجهيز وإعداد الطعام بصورة تحفظ عناصره الغذائية بصورة اقرب ما تكون إلى الكمال.
- ✓ إرشاد الفرد إلى الطرق التي يستطيع بواسطتها تقييم حالته الصحية والغذائية.
- ✓ بيان العلاقة الوثيقة بين الغذاء والنمو وتمتع الفرد بالصحة والقدرة على العمل.

وأشارت روضة محمد هاشم إلي أن الهدف الاساسي للتربية الغذائية المستدامة هو مساعدة الافراد على تكوين العادات والممارسات المتعلقة باحتياجات الجسم من الغذاء والتي تتناسب مع النمط الثقافي ومصادر الطعام في المجتمع الذي يعيش فيه الافراد.(روضة بنت محمد هاشم ، ٢٠٠٣م : ٧)

ويري الباحث أن التربية الغذائية المستدامة في العصر الحالي تهدف الى :

- ✓ توظيف المهارات الحياتية كمدخل لتحسين اتجاهات الطلاب نحو تنمية وعيهم الغذائي.
- ✓ تحسين الجودة الغذائية للوجبات المدرسية المقدمة بالمدارس .
- ✓ تقليل الفجوة بين تعليم العلوم المتعلقة بالتغذية وقدرة الطلاب على تحقيق مطالبهم واحتياجاتهم الغذائية .

مبررات ودواعي الاهتمام بمفهوم التربية الغذائية المستدامة :

تفرض التغيرات الاقتصادية العالمية المتلاحقة تحديات جسيمة على العالم العربي ، هذه التحديات تمس في الصميم أمنه السياسي وتنميته الاقتصادية كما تمس وبشكل مقلق أمنه الغذائي.

وقد أبرزت التحولات العالمية تساؤلات معقدة، حول علاقة الإنسان بالأشياء وعلاقة الإنسان بالمجتمع، علاقة الإنسان بالمادة، وعلاقة الإنسان بالثروة، وعلاقة الإنسان بالتقدم، علاقة الإنسان بالسلطة وعلاقة الإنسان بالحريات، وهذه التحولات تحمل الكثير من المخاطر وتحمل أيضا في طياتها الكثير من الفرص التي يمكن استثمارها على مستوى الأمن الغذائي.

من الصعب حصر جميع خصائص التحولات الاقتصادية الدولية، إلا أننا سنركز على ميزتين أساسيتين هما: الانتقال من اقتصاد صناعي تتشكل فيه الثروة من عناصر مادية بحتة إلى اقتصاد معرفي والعوامل الإنتاجية التى أصبحت عوامل رمزية أكثر منها عوامل مادية.

فمع التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة تم الانتقال من الاقتصاد الصناعي المادي إلى الاقتصاد المعرفي؛ ولم تعد الثروة الاقتصادية مخزونات من أملاك عقارية واحتياطات نفطية وغير نفطية ومنتجات صناعية تحويلية وسلع زراعية أو أرصدة نقدية، بل أصبحت تشتمل كذلك على تدفقات خدمية رمزية تقانية ومعلوماتية ومالية ووسيطة واستشارية منظورة حقيقية وافتراضية. لذلك فإن دعم المحتوى المعرفي في الإنتاج الاقتصادي إنما أصبح بمثابة القاسم المشترك للسياسات الحديثة.(محمود علاية وآخرون ، ١٩٨٦م : ١٥١)

كما أن الاهتمام بالأمن الغذائي مهم لأنه يتعلق بمسألة إنسانية أولا وهي حق كل إنسان في الحصول على غذاء كاف وآمن وعدم اضطرار أي كائن للمهانة أو اعتماد وسائل لا قانونية للحصول على قوت عيشه كما أنه يتعلّق بالمسألة الصحية أيضا. فقد أشارت الدراسات أن فقدان الأمن الغذائي قد يؤدي إلى سوء أو قلة في التغذية لحدَّ الجوع وهذا يؤثر على النمو والنشاط والصحة الجسدية والنفسية.

وقد أشارت دراسة من الولايات المتحدة (Stuff,J., 2004) إلى أن البالغين القاطنين في المنازل التي تفتقد الى الأمن الغذائي يعانون من تدهور في تقديرهم الشخصي لصحتهم الجسدية والنفسية، خاصة عند الفقراء. كذلك وجدت دراسة من كندا (Che J, Chen J ، 2001) أن

١٠% من الكنديين يعانون من فقدان الأمن الغذائي إلى جانب تقدير سيء للصحة الذاتية وأمراض مزمنة متعددة وارهاق وإكتئاب نفسي.

أما عند الأطفال فقد فشلت بعض الدراسات في إبراز العلاقة بين فقدان الأمن الغذائي في المنزل وصحة الأطفال (Bhattacharya J, Currie J, Haider S. 2004) وقد يعود ذلك إلى أن الأطفال يحصلون على احتياجاتهم الغذائية حتى عند تدني توفر الطعام في المنزل لأن الكبار يعطونهم الأولوية وبالتالي لا يظهر أي تاثير سلبي على صحتهم إلا عند تردي الوضع الغذائي في المنزل بشكل كبير؛ غير أن هذا التفسير قد لا يكون صحيحا في كل المجتمعات حيث إن الأولوية في الغذاء قد تعطى لمن يعمل او يؤمن المدخول للمنزل.

إن أهمية الزراعة الحضرية أصبحت حاضرة حتى في الدول الغنية التي يمكنها إنتاج المزروعات بشكل كبير وواف خارج المدن؛ فإنه يقدّر أن ثلث المليوني مزرعة في الولايات المتحدة موجودة في المدن الكبيرة وهي تنتج ٣٥ % بالمئة من الخضار والفواكه واللحوم في البلاد، والزراعة الحضرية في الولايات المتحدّة الأميركية تشمل حدائق البيوت والمزارع المجتمعية وهي أراضٍ مشتركة بين مجموعة بيوت تزرعها سويةً ومزارع المدارس ، حيث المدرسة تبتاع ارضا زراعية والتلاميذ يزرعون كجزء من دراستهم والمزارع الإنتاجية حيث الهدف إنتاجي وتسويقي، وتنتشر هذه المزارع في الأراضي البور والحدائق والبيوت البلاستيكية وسطوح المنازل وشرفات النوافذ والبرك والأنهار ومصارف المياه (Brown KH, Jameton AL. 2000)

إلى جانب التغذية تسهم الزراعة الحضرية بما يلي : (Armar, M.,. 2000)

- تقليص الفروقات الاجتماعية والاقتصادية في توفر الغذاء للناس.
- إعادة تدوير النفايات الحضرية.
- إن العمل في الزراعة قرب البيت يخفف من السمنة عند الأطفال والكبار وأمراض القلب وحتى إلى السيطرة على السكري ، ولقد اثبت أن العمل في الزراعة حتى ولو كان نشاطاً معتدلاً يقوّي العضلات ويمرّن المفاصل.
- إن العمل بالزراعة والتعاطي مع المزروعات يزيد من ثقة الشخص بنفسه ويشكّل متنفسا للهروب من ضغوطات الحياة الأخرى مما يخفف النرفزة والضغط.

- إن العمل الزراعي في البيوت والمزارع يسهم في إضفاء جو صحي وحيوي وفي تفاعل العائلات وتأمين زيارة لأطفال المدارس وتقوية الإنتماء الى المنطقة.

أهمية التربية الغذائية المستدامة :

يعد الاهتمام بصحة الفرد وتغذيته ورعايته من أهم الركائز التي تقوم عليها التنمية البشرية الشاملة في أي مجتمع ، ومن هنا تتحدد أهمية التربية الغذائية في النقاط التالية : (نادية بنت عبد الرحمن ، ٢٠٠٩م ، ٦٨)

- للتربية الغذائية دور مهم في استفادة الفرد من غذائه و في اختيار نوع وكم الغذاء المتناول وفقاً للاحتياجات اليومية الضرورية للجسم .
- توفر التربية الغذائية مهارات حياتية اساسية ، وتهدف الى اكساب وتنمية انماط غذائية سليمة في سياق اجتماعي و اقتصادي محدد ، وقد ترمي هذه التوعية إلى توفير معارف ومهارات كافية لمساعدة الأسرة على إنتاج وشراء وتجهيز وإعداد وتناول الأغذية التي يحتاجون إليها لإشباع احتياجاتهم الغذائية ، ويتطلب هذا الإلمام بالمكونات الغذائيةالتي تشكل طعاما مغذيا ، والطرق التي يستطيع بها الفرد إشباع احتياجاته التغذوية من الموارد المتاحة .
- تسهم التربية الغذائية في تجنب المشاكل الصحية التي يعاني منها الأطفال مثل تسوس الأسنان و فقر الدم الناشئ عن عوز الحديد وكما يساعد على تفادي مشاكل مستقبليه وتحسين الممارسات الغذائية للأسرة . (سوزان محمد صابر و مارية طالب سالم ، ٢٠٠٥ : ٦٩).
- ويؤكد "محمد أبو طور" (محمد أبو طور السيد ، ٢٠٠٥م) أن التربية الغذائية محاولة لنقل المعلومات للأفراد وتعديل سلوكهم وطرق حياتهم الصحية والغذائية بوسائل مختلفة في حدود الإمكانات الموجودة من خلال إمدادهم بنصائح ومعلومات عن الغذاء.

العوامل المؤثرة في التربية الغذائية المستدامة :

أجريت العديد من البحوث بهدف التعرف على العوامل المؤثرة في التربية الغذائية المستدامة ، وقد خلصت تلك البحوث إلى استنتاج العوامل التالية :

١ – المستوى التعليمي:

يعد المستوي التعليمي من العوامل المؤثرة في التربية الغذائية المستدامة وفي اختيار الأغذية و ممارسة العادات الغذائية والصحية السليمة ، فارتفاع المستوي التعليمي يساعد على حسن اختيار الغذاء الصحي المتناول .(ليلي الجاسم ونوال الحمد ، ٢٠٠٣م)

وتشير عفاف حسين صبحي (عفاف حسين صبحي ، ٢٠٠٤) إلى أهمية معرفة درجة التعليم والاستيعاب والمقدرة على الفهم للفئة المستهدفة للدراسة حتى يمكن وضع البرنامج بالأسلوب المناسب الذي يمكن فهمه بسهولة واستيعابه والاستفادة منه أقصى استفادة ممكنة.

٢ – العوامل الاجتماعية:

يؤدي التغيير والتطور الاجتماعي إلى تغيير في مستوى الوعي الغذائي للفرد ، ومن العوامل الاجتماعية التي لها تأثير في التربية الغذائية الموقع الجغرافي والحضر والبادية والمعتقدات الغذائية و زيادة عدد السكان ، فقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٧م) أن عملية التثقيف الغذائي تعتمد على التطبيق المعرفي لمعلومات التغذية و تحويلها إلى أنماط سلوكية سليمة بهدف تغيير الاتجاهات في العادات الغذائية والسلوك عند المستهلك واكتساب مهارات وخبرة جديدة وممارسات سليمة في مجال الغذاء والتغذية والصحة . وتعتبر مهمة تغيير تلك المعتقدات وذلك السلوك التغذوى مهمة صعبة تقترن عملية نجاحها بعوامل مختلفة قد تعيق من هذا التغيير.

وأكدت دراسة (٢٠٠٢) Al.Jassir and El Bashir التي أجريت في المملكة العربية السعودية على الرضع والأطفال إلى أهمية برامج الصحة والتعليم و التغذية . وأن هناك حاجة أكثر شمولا للتثقيف الصحي التغذوى بين السكان المحليين لرفع الوعي الغذائي والصحي لهم.

وأضافت دراسة (٢٠٠٧) Snethen , et al. أن خروج الوالدين للعمل ، وضيق الوقت ،ووسائل النقل، وعدم وجود من يقوم بإعداد الوجبة .من أهم العوامل المؤثرة في معدل الإصابة، وأن تعريف المشاركون بأسس التغذية الجيدة وممارسة التمارين يساعد في الحد أو منع الإصابة ، وتوصي الدراسة أن على المختصين في مج ال الصحة والتمريض أن يتصدو ا للتحديات المتعددة لأمراض سوء التغذية بين الأطفال في الأسرة والمجتمع المحلي.

٣- **البطالة :**

تعتبر ظاهرة البطالة من التحديات الكبرى التي تواجه الإنسانية ، وتكمن خطورتها في ارتباطها بعدالة توزيع الدخل ، ومحاربة الفقر ، وحرمان العامل من تلبية احتياجاته الأساسية ، وممارسة حق العمل الذي لم يترسخ الاعتراف به كحق أساسي من حقوق الإنسان ، الأمر الذي يتطلب تبني هيكلية إدارية وتنظيمية جيدة داخل الدول ، وسياسات إصلاح عادلة لصالح الفقراء ، وتحديد أولويات واضحة ودقيقة للتنمية البشرية وتبني وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي القادرة على خلق فرص عمل تحوي الداخلين إلى سوق العمل ، وتستقطب نسباً متزايدة من صفوف العاطلين عن العمل ، ومعالجة الفجوات بين المدن والقرى ، خاصة فيما يتعلق بتزايد الهجرة .

ويعتبر توفير فرص العمالة المنتجة محاولة من الدول لخفض البطالة المكشوفة والمقنعة، وإصلاح نمط توزيع الدخل داخل الدول وخاصة العربية منها ، وتعبئة المزيد من الموارد البشرية بما يؤدي إلى تأمين المزيد من القدرة الشرائية لدي العديد من المواطنين .

ومن أهم آثار البطالة الفقر ، حيث تؤدي حالات انعدام الأمن الغذائي إلى تزايد عدد الفقراء الذين لا يحصلون على قدر كاف من الأغذية ، فقلة تنوع الأغذية وتدني مستوى العناصر الأساسية فيها يؤدي إلى سوء التغذية ، حيث ضعف النمو البدني والمعرفي وانخفاض القدرة على مقاومة الأمراض وانخفاض الوزن خاصة لدي الأطفال.(عبد الله تركماني ،٢٠٠٠م)

٤- **العولمة الاقتصادية :** (محمد السيد سليم ، ٢٠٠٣م) ، (حسن عبد الله جوهر ،٢٠٠١م)

وتعني اتساع مجال الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية ، وأن ما يميز العولمة هو أن الفاعلية الاقتصادية فيها تقوم بها المقاولات والمجموعات المالية والصناعية الحرة بمساعدة دولها ،عبر شركات ومؤسسات متعددة الجنسية ، والغاية التي تسعي إليها هي القفز على حدود الداخل والخارج والسيطرة على المجال الاقتصادي والمالي . وبما أن عملية التنافس والاندماج التي تحكم هذا النوع من النشاط الاقتصادي تعمل على التركيز والتقليص من عدد الفاعلين " اللاعبين " فإن النتيجة الحتمية هي تركز الثروة العالمية في أيدي الأقلية ، هم السادة الفاعلون للعالم الجديد (عالم العولمة) .

ونظراً لارتباط التربية الغذائية بعملية العولمة ، فقد أصبحت المصائر مشتركة بسبب فتح الحدود بين الدول لانتقال السلع والخدمات والتحرير الاقتصادي العالمي ، الذي له العديد من

الآثار السلبية منها : وجود أنظمة غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها ، خاصة في الأسواق المالية، الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي والتي يكون لها تأثيراً سلبياً على قضايا البيئة والاستقرار السياسي ، وتركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في يد مجموعات قليلة العدد ، وبالتالي تهميش الباقي والنتيجة الاجتماعية لهذا التركيز للثروة عالمياً، هي تعميق الهوة بين الدول وبين شرائح المجتمع الواحد ، ليس فقط بين الطبقات بل أيضاً بين الفئات داخل الطبقة الواحدة، وتعميم الفقر وهو نتيجة حتمية لتعميق التفاوت ، والقاعدة الاقتصادية التي تحكم اقتصاد العولمة هي إنتاج أكثر ما يمكن من السلع والمصنوعات بأقل ما يمكن من العمالة ، وهذا هو منطق المنافسة في إطار العولمة .

وهكذا يلاحظ، أن الظاهرة الملازمة للعولمة هي تسريح العمالة ، وأن التقدم التكنولوجي في إطارها يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ، وبالتالي اتساع أزمة الفجوة الغذائية .

٥-حروب العصر:

من أكثر العوامل المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائى فى أى مجتمع هي حروب العصر، والتي انتشرت في ظل نظام القطب الواحد وغياب الشرعية الدولية ؛ وليس أدل على ذلك ما جرى ويجري في فلسطين وأفغانستان والعراق .. والهدف واضح وهو السيطرة على الموارد الطبيعية للدول وخاصة النفطية منها .

ومن أخطر الآثار التي تخلفها الحروب هي انتشار الأوبئة والأمراض وتدمير البني التحتية، وما تخلفه من وفيات وتشريد الملايين بالنزوح إلى الأقطار المجاورة ، وتدمير عناصر البيئة الرئيسة ، كالغذاء والماء وتلوث الهواء كأساسيات للحياة ، وانتهاك سيادة الدول والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان بما فيها التعذيب والاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة ، وانتشار العنف والإرهاب .

أسس تحقيق التربية الغذائية المستدامة:

للتربية الغذائية أسس رئيسة هي: (Brown,K.,2001,20-39) (Berti ,P,2004 : 585-586) ، (Casey ,P.,2005:51-56)، (Coates,J.,2004)

١ – العرض الكافي للغذاء :

يرتبط عرض الغذاء بقضية النمو السكاني حيث يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على الطلب على الغذاء، وتخلق أزمة النمو السكاني أزمة في الطاقة وبالتالي ازدحام المدن الذي يدفع بها نحو الاتساع على حساب الأراضي الزراعية . فسكان العالم في تزايد ، وتشير تقارير التنمية البشرية إلى أنه سيصل إلى حوالي " ٧ " مليارات نسمة عام ٢٠١٥ .

وتقوم نقطة الخلاف التي يثيرها النمو السكاني بين الشمال والجنوب ، حيث يتهم الشمال الجنوب بالنمو السكاني غير المخطط الذي ولد ضغطاً كبيراً على الموارد الطبيعية ، في حين يرى الجنوب أن سبب الضغط هو غنى الشمال الذي يستأثر بثلثي واردات العالم مقابل ثلث لعالم الجنوب الأمر الذي ولد فقراً لدى دول الجنوب ، وهذا يدفع باتجاه عدم الاستقرار العالمي ، فالجنوب الفقير سيدفعه الفقر للمطالبة بمعايير توزيع أكثر عدالة ، والقلة التي يقدمها الشمال للجنوب لا تكفي لتحقيق الأمن الغذائي ، بالدرجة الأولى ، وبالتالي عدم استقرار الأمن الإنساني.(فايق حسن الشجيري ، ٢٠٠٤م)

٢ – إمكانية الحصول على الغذاء :

إن نمو الإنتاج الغذائي يعني زيادة عرض الغذاء ، وبالتالي سهولة الحصول عليه وتتحقق زيادة إنتاجية الغذاء بالاهتمام المتواصل ، سواء على المستوى الوطني والدولي ، لزيادة الإنتاج والإنتاجية عن طريق تطوير ونقل وتبني التقنيات الزراعية الحديثة ، والاهتمام بتطوير ودعم الجهود البحثية والإرشادية ، والاهتمام بالثروة الحيوانية وصحة الحيوان ووقاية المزروعات وتعزيز الحوافز الإنتاجية في قطاع الزراعة بانتهاج السياسات الزراعية المتطورة .

٣ – قبول الغذاء :

ويعتمد ذلك على تواجد الأغذية بالكميات المناسبة والمحتوى الغذائي الصحيح بالنسبة لبعض العوامل، كالعمر والمهنة والمناخ ، كما ينبغي أن تكون الأغذية مقبولة مع الأخذ في الحسبان الخلفيات الثقافية المختلفة للمستهلك، ومنع إغراق الأسواق بالأغذية المستوردة غير المقبولة التي هي دون المستوى، وألا يترتب على توافرها حدوث أمراض من تلك التي تحدثها الأغذية .

٤ – تناسب الأسعار :

حيث لا يكفي توافر السلع الاستهلاكية في الأسواق ، بل ينبغي أن تتناسب أسعارها مع دخل المواطن، وتلعب سياسة الدول دوراً بارزاً في هذا المجال ، وخاصة فيما يتعلق بالسلع المدعومة لكي تكون في متناول ذوي الدخل المحدود ، وتحقيق العدالة في التوزيع .

٥ –الاهتمام بسلامة الأغذية :

يقصد بسلامة الغذاء أن يكون للغذاء دوره الطبيعي في الحياة ، أي بناء الحياة والمحافظة عليها لا أن يكون مصدراً لمرض الإنسان، ولا شك أن الصناعات الغذائية قد ساهمت في توفير مورد غذائي وفير وصحي وعلى درجة من الجودة ولكن الاهتمامات الاقتصادية المنافسة لا تتفق دائماً مع الأساليب العلمية في إنتاج وتصنيع الغذاء .

ويتجه الاهتمام نحو ضمان سلامة المنتجات الغذائية التي يتم إنتاجها وتسويقها ، لذلك فإن سلامة الأغذية مسألة يهتم بها الجميع اهتماماً بالغاً ، أما المسؤولية الحقيقية عن سلامة الأغذية فتقع بالدرجة الأولي على عاتق مؤسسات إنتاج الأغذية وبيعها .

وعليه ، ينبغي إتباع أسلوب إداري متقدم لضمان سلامة الأغذية التي تشكل أهم القطاعات الرئيسية في تنمية الاقتصاد الوطني . ولكي يتناول المستهلكون أغذية يطمئنون لأكلها لابد من وجود أجهزة رقابية فعالة للمحافظة على سلامة الأغذية ، والقيام بحملات تفتيش دورية لمؤسسات إنتاج الأغذية وبيعها ، حيث يحتاج هذا العمل إلى إدخال أسلوب جديد لإدارة صحة الأغذية بالتقييم والتصنيف بصورة واسعة ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة ضد الجهات المخالفة .

ولكي تتصف عملية الرقابة والتفتيش بصفات أكثر علمية وقياسية ينبغي تطبيق الوسائل المتطورة للرقابة ، كإعلان تصنيف مؤسسات إنتاج الأغذية وبيعها حسب الرقابة الصحية عبر الوسائل الإعلامية، بما فيها الصحف والإذاعة، أو توضيح تصنيعها على أغلفة المنتجات ولافتات المطاعم، والتقييم الإداري بالمتابعة بعد مرحلة الوصول إلى الأسواق .. وهذا النهج يؤثر تأثيراً بالغاً على تفكير منتجي الأغذية ومصنيعيها ، فضلاً عن الوعي في أوساط مستهلكي الأغذية . (إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي ، ١٩٩٦م) و (عبد اللطيف بارودي ، ١٩٩٨م) .

ويكون الاهتمام بسلامة منتجات الأغذية والتغذية بتحقق درجة الجودة وإتباع المواصفات والمعايير القياسية ، ويقصد بالأغذية أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك الأدمي .

أما المقصود بالتغذية فهي التغذية العلاجية ، سواءً أكانت تغذية وريدية ، أم أنبوبية ، أم التغذية الخاصة بفئة معينة ، كمرضى السكر أو الحمية ، أو تغذية الرضع والأطفال ، أو كبار السن .. حيث لا يمكن إتباع قاعدة ثابتة للتغذية تطبق في جميع الحالات فلكل مريض حالة خاصة به يجب مراعاتها وتختلف باختلاف نوع التغذية وكمياتها.(منى خليل عبد القادر ، ٢٠٠١ م : ٨٥ -٩٣)

وآياً كان الموضوع يتعلق بالأغذية أو التغذية ، فالمواد الغذائية بصفة عامة ينبغي أن تتوفر بها درجة جودة معينة ، كذلك إتباع المواصفات والمعايير القياسية ، على النحو التالي: درجة الجودة فى الاغذية وهي مجموعة التدابير المتخذة للتأكد من إنتاج حصص مشابهة من نفس الصنف ومطابقته للمقاييس المحددة للأغذية من حيث الفعالية والنقاوة وغيرها ، وهي تلك الصفات التي في مجموعها تفرق بين مجموعة عينات لصنف ما وتحدد مدى تقبل المستهلك لكل عينة. (عدنان مرة ونبيل قرنفل ، ١٩٨٥ م : ٣٤٣)

أما المواصفات والمعايير القياسية فتهدف إلى التأكيد على الجوانب الصحية للمنتج الغذائي ، وسلامة المستهلك ، والتبسيط ، وزيادة القدرة الإنتاجية ، وتحسين جودة المنتج ، الأمر الذي يؤدي إلى دعوة المنتجين لتخفيض التكاليف وخفض الأسعار وتسهيل معالجة النزاعات والمنافسة على أسس ثابتة ، ويعتبر المستهلك مستفيداً من تطبيق المواصفات في كافة مجالات الأغذية ، والزراعة ، والعلوم ، والبيئة وغيرها . وهذا يتطلب توعية المستهلك بالمواصفات والمعايير الصادرة ، وعليه تعتبر المواصفات ضرورة وطنية واقتصادية لحماية المنتج والمستهلك والمجتمع عموماً للحد من الغش أو التدليس وخلق المنافسة الشريفة على أساس معايير ثابتة وسعر أقل ، كما تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الاستثمار الوطني وتنظيم العلاقة بين المشتري والبائع .

التصور المقترح لتفعيل دور مؤسسات التعليم قبل الجامعي في تحقيق مقومات التربية الغذائية المستدامة

يمكن تقديم تصور مقترح لما ينبغي أن تكون عليه التربية الغذائية المستدامة في المجتمع ، ويبنى هذا التصور المقترح على فلسفة ومنطلقات خاصة ، كما يقوم على مجموعة من الأسس التي تسعى لتحقيق بعض الأهداف المنشودة من خلال مجموعة من الملامح والإجراءات ، وفيما يلي سوف يقوم الباحث باستعراض هذه العناصر بشيء من التفصيل :

(أ) فلسفة ومنطلقات التصور المقترح:

الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها كما أنه من أهم عناصرها ؛ وهو القادر على الوصول بمعدلاتها إلى المدى الذي يحقق أهداف خططه التنموية ونتائجها ، ويتطلب الوصول بالإنسان إلى الدرجة التي تؤهله لتحقيق التنمية نوعا من التربية المتكاملة ، أي أن التربية ضرورة حيوية للمجتمع فهي الوسيلة الأساسية للتقدم الإنساني ، وهى الأساس الذي يجب أن يقوم عليه كل إصلاح اجتماعي، فالإصلاح الحقيقي يبدأ من التربية .

وعلى هذا فإن هناك ضرورة وحاجة ملحة لتربية تهتم بإعداد الفرد إعدادا متكاملا من جميع الجوانب الجسمية والعقلية والنفسية والوجدانية وفق استعداداته وقدراته ومواهبه بما يمكنه من التفاعل مع المجتمع الذي يعيش فيه ، تلك التربية تربية تنموية تسعى لتنمية أوجه الكمال فى شخصية الإنسان وتسهم في حل مشكلاته خاصة المتعلقة بالجانب الغذائى وتلبية متطلباته من خلال بعض الاتجاهات التنموية .

وتأسيساً على ما سبق فإن التصور المقترح يعتمد على عدة منطلقات من أهمها :

١- أن التعليم يعد الفرد إعدادا متكاملا في جميع جوانب الشخصية الاجتماعية والنفسية والأخلاقية والروحية والبدنية والجمالية وغيرها، بما يضمن له النجاح فى الدنيا والفوز بنعيم الآخرة .

٢- أن التعليم يهدف الى تحقيق تربية سامية ومتوازنة ، وشاملة ، ومتكاملة ، ومرنة علاوة على أنها تربية عالمية للبشر جميعاً .

٣- أن التربية التنموية تعمل على إعداد الفرد للحياة وفق استعداداته وقدراته ومواهبه وإمكاناته ، بما يسهم في تنمية المجتمع تنمية شاملة .

(ب) أسس التصور المقترح :

يؤسس التصور المقترح للتربية الغذائية المستدامة على العديد من المرتكزات منها :

١- الاهتمام بالتنمية البشرية باعتبار الإنسان وسيلة التنمية وغايتها فى نفس الوقت وباعتبار أن التنمية البشرية قاطرة التقدم والتنمية الشاملة .

٢- المدرسة والأسرة والمجتمع مؤسساته مختلفة مشتركة جميعا فى تحقيق الأمن الغذائى بمختلفة أبعاده .

٣- التنمية والتربية مفهومان وثيقا التداخل والتكامل يمثلان وجهان لعملة واحدة ، فالتربية الغذائية تعد وتجهز الفرد لقيادة وتنفيذ مقومات الأمن الغذائى .

٤- المؤسسات التعليمية مسئولة عن غرس وتنمية المفاهيم الغذائية الصحيحة ، وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم وبالمثل العليا وإكسابه المعارف والمهارات بما يجعله يشارك فى بناء مجتمعه، وتكون شخصيته بناءة نافعة ومفيدة قادرة على تحقيق مقومات الأمن الغذائى.

(جـ) أهداف التصور المقترح :

فى ضوء الفلسفة التى ينطلق منها التصور المقترح وكذلك الأسس التى يرتكز عليها يمكن استخلاص الأهداف التالية :

١- محاولة التوصل إلى صياغة منظومة تعليمية للتعليم ما قبل الجامعي تسهم فى تحقيق مقومات التربية الغذائية .

٢- التنسيق بين عناصر العملية التعليمية المعلم والمنهج والإدارة التعليمية والطالب وغيرها فى إطار يجمع بين الأصالة والمعاصرة ، ويسعى لتحقيق الأهداف المنشودة اللازمة لتحقيق التربية الغذائية فى المجتمع .

٣- التغلب على نقاط الضعف والسلبيات ، والتركيز على جوانب القوة وتدعيم الإيجابيات فى المناهج الدراسية لتعميق مفاهيم التربية الغذائية وتحقيق أهدافها .

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف مجموعة من المتطلبات يمكن إيجازها فيما يلى :

١- أن تكون صياغة التصور المقترح فى ضوء الإمكانات المتاحة بشرياً ومادياً .

٢- أن يشمل التصور المقترح جميع المهام والإجراءات التى من شأنها تحقيق التربية الغذائية والأمن الغذائى.

٣- أن يهتم التصورالمقترح بجميع عناصر العملية التعليمية (المعلم – المناهج – الإدارة التعليمية – وغيرها) .

٤- أن يراعى التصور المقترح البعد المستقبلي ، وذلك بمحاولة توظيف جميع معطيات العصر.

(د) إجراءات التصور المقترح :

لتحقيق أهداف التصور المقترح يتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات التى يمكن تنفيذها فى ضوء الإمكانات المتاحة بشريا وماديا وذلك كما يلى :

١- بالنسبة للمعلم :

يعد المعلم بمثابة حجر الزاوية في العملية التعليمية ، كما أنه الدعامة التي يبنى عليها أي نظام تعليمي ، ومن ثم فإن عملية إعداده وتأهيله ثم تدريبه على درجة كبيرة من الأهمية في نجاح وإصلاح العملية التعليمية وركيزتها الأساسية ، هذا بالإضافة إلى أنه العامل المؤثر فيها بل يمكن القول أنه جوهر العملية التعليمية .

ومن ثم فإن إعداد المعلم وتدريبه من أهم الضمانات الأساسية لتحقيق أهداف التربية الغذائية والأمن الغذائى في أي مرحلة من مراحل التعليم المختلفة ، وبخاصة الإعداد والتدريب الذي ينحو إلى الاهتمام والتخصص في تدريس مناهج تستهدف بشكل رئيسي تحقيق أهداف التربية الغذائية ، ومن هنا كانت ضرورة اشتمال برامج الإعداد في كليات ومعاهد إعداد المعلمين على موضوعات وممارسات وتطبيقات مرتبطة بأهداف التربية الغذائية وأنشطتها وممارساتها وقيمها واتجاهاتها ، هذا بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالدورات التدريبية أثناء الخدمة المرتبطة بهذا المجال والتزويد المستمر لهم بالمطبوعات التي تزيد من قدراتهم وفعاليتهم على متابعة الجديد في مجال التربية الغذائية ومناقشة جوانب القضايا والمشكلات الغذائية سواء على المستوى المحلى أو العالمي لذلك يجب تدريبهم لإكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات المرغوبة ، ويقترح لتدريبهم ما يلي :

- رفع مستوى الآداء المهني للمعلمين .
- تبصير المعلمين بالمشكلات الغذائية التي تواجه المجتمع ووسائل حلها .
- توعية المعلمين بالجوانب الإنسانية والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع ودور كل فرد تجاهها .

- تزويد المعلمين بالمعلومات الكافية عن مجالات تحقيق الأمن الغذائى .
- التركيز على الجانبين العملي والتطبيقي بالإضافة إلى الجانب النظري الخاص بالأنشطة الخاصة بتدعيم الأمن الغذائى .
- الاستعانة بأساتذة كليات التربية لإلقاء المحاضرات في المواد التربوية ؛ والمقررات الخاصة فى الأمن الغذائى والتربية الغذائية كل فيما يخصه .
- الاستعانة بأساتذة الكليات العملية لتدريس الأنشطة العملية فى مجال الأمن الغذائى وكذلك بالمخططين والمسئوليين عن التربية الغذائية في المؤسسات المختلفة .
- عقد برامج قبل بدء العام الدراسي مباشرة للمعلمين حتى لا يحدث خلل في العملية التعليمية مع ملاحظة أن يكون البرنامج بصفة دورية لإعطائهم الجرعات المناسبة من المفاهيم النظرية والعملية وكيفية تحقيقها في مدارسهم .
- صرف مكافأت للمعلمين المتميزين في الأنشطة التنموية من جانب الإدارة العامة للتعليم ، وقد تكون هذه المكافآت مادية أو معنوية .
- عمل تقويم دوري للمعلمين لرصد التغيرات التي تطرأ على سلوك المعلمين المتدربين قبل وأثناء وبعد البرنامج التدريبي .

٢- بالنسبة للمناهج والمقررات :

تمثل المناهج والمقررات أهم عنصر في العملية التربوية والتربية الغذائية لضرورة ارتباطها القوى بالأهداف وبطبيعة العلم والمعرفة وبمستوى الطلاب وتنوعها لبيئات بالإضافة إلى كونها مستمرة بامتداد التعليم ، ومن هنا كنت ضرورة تكاملها وتدرجها .

ولا يقتصر المنهج فقط على محتواه وتنظيمه ولكن يتسع ليشمل خطة الدراسة والتي ينبغي أن تتناسب مع طبيعة ومحتوى المقرر الدراسي الذي يتم تقديمه كما يشتمل على الأنشطة التعليمية والتربوية المصاحبة التي تكون خارج الصف ومدى ارتباطها بالمنهج وأهدافه إلى جانب مدى توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لممارستها وأيضا اشتمال المنهج على طرائق التدريس والوسائل التعليمية المناسبة بطبيعة المحتوى من ناحية وطبيعة الطلاب من ناحية أخرى.

وفى ضوء الأهداف السابقة وأيضا مقومات المنهج المشار إليه يقترح الباحثان أن تحوى المناهج بعض الموضوعات التي يمكن تصنيفها طبقا لمجالات التربية الغذائية كما يلي :

- العمل على صياغة فلسفة واضحة وأهداف شاملة لتربية التلاميذ تربية غذائية يلتزم بها مؤلفو الكتب الدراسية بحيث تشمل مجالات التربية الغذائية المختلفة وبصورة متوازنة .
- إعادة النظر في محتوى الكتب المدرسية عامة لأنها بصورتها الحالية لا تفي بمتطلبات التربية الغذائية على أن تكتب بأسلوب يفهمه الطلاب وتساير التطورات والتحديات والمستجدات والظروف والبيئات المختلفة
- تضمين المقررات موضوعات ثقافية تحتوى على مفاهيم نظرية عن الامن الغذائى ومجالاتها ، مع التزويد المستمر للمنهج بالمطبوعات والملصقات التي تزيد من فعالية المعلمين على ملاحقة ومتابعة الجديد في مجال التربية الغذائية .
- احتواء المنهج على أنشطة بيئية وندوات ومحاضرات وأفلام تعليمية عن الامن الغذائى وكيفية تحقيقها في هذه المرحلة

٣- بالنسبة للإدارة المدرسية :

الإدارة المدرسية هي الجهة المسئولة عن رسم الخطط وتنفيذ البرامج الدراسية وإعدادها وتوفير الوسائل المعينة على التدريس وتهيئة الجو العام في المدرسة ولكي تتمكن العملية التربوية من تحقيق أهدافها بيسر وسهولة ، لذا أصبح من الضروري للعاملين بالإدارة المدرسية معرفة المعلومات الأساسية لهذه الإدارة لاسيما بعد أن اتسع مجالها فشمل النواحي الإدارية والفنية والتركيز على الطالب فى الاهتمام والرعاية .

لذا كان من الضروري العناية بالمشتغلين بالإدارة المدرسية في الجانب التنموي للطالب وتعريف الإداريين بكيفية صياغة فلسفة واضحة وأهداف شاملة لتربية الطالب تربية غذائية شاملة يلتزم بها المعلمون بحيث تشمل مجالات الأمن الغذائى المختلفة وبصورة متوازنة وذلك كما يلي:

- القيام بعقد اجتماعات دورية لمديري ونظار المدارس لتعريفهم بالأنشطة الخاصة بالوعى الغذائى وسبل تحقيقها في مدارسهم ومتابعة المعلمين أثناء قيامهم بها .
- ربط الإدارة المدرسية بالمجتمع المحلى مما يتيح للطلاب الفرصة في التعرف على المشكلات الغذائية في المجتمع ، وكذلك التعرف على مشكلات البيئة والصحة وسبل حلها .

- تشكل الإدارة المدرسية جماعات أنشطة داخل المدرسة وربط كل جماعة بمجال من مجالات التربية الغذائية مثل جماعة أصدقاء السائح ، جماعة المقصف المدرسي ، جماعة النظافة والإسعافات الأولية وغيرها .
- عقد مؤتمرات وندوات وأمسيات ومحاضرات على مستوى المدرسة بدعوة متخصصين وخبراء ومفكرين ورجال دين وسياسة واقتصاد وغيرها ، وذلك لتزويد الطلاب بمعلومات ومعارف عن جميع مجالات التربية الغذائية.
- تفعيل دور مجالس الآباء لتنمية المشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف التربية الغذائية .

(هـ) الضوابط التي ينبغي مراعاتها لتنفيذ التصور المقترح :

- العمل على رصد المتغيرات والمستجدات في المجتمع المحلى والعالمي ، ومحاولة مراعاتها في محتوى المناهج والمقررات والأنشطة التعليمية والتربوية .
- ضرورة الأخذ في الاعتبار كافة التحديات التي تواجه أفراد المجتمع العربي حاليا ومستقبليا وتضمين المناهج والمقررات ما يمكن الأفراد ويعدهم لمواجهتها .
- تفعيل دور كافة مؤسسات العمل الاجتماعي مثل الجمعيات الأهلية والشئون الاجتماعية وغيرها بالاشتراك مع مجالس الآباء والأمناء لضمان دور المشاركة المجتمعية في مساندة المدرسة لتحقيق الامن الغذائى .
- التقويم الشامل والمستمر لجميع عناصر العملية التعليمية في ضوء المعايير العالمية ومعايير الجودة الشاملة وذلك لتحسين الأداء وتطويره في المؤسسات التعليمية .

التوصيات :

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحثان يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي تفيد في تدعيم مقومات التربية الغذائية لدي طلاب التعليم ما قبل الجامعي، ومن ثم تسهم في تربية الطلاب تربية غذائية ؛ ومن هذه المقترحات والتوصيات ما يلي :

- القيام بعقد اجتماعات دورية لمديري ونظار المدارس لتعريفهم بالأنشطة الخاصة بالتربية الغذائية وسبل تحقيقها في مدارسهم ومتابعة المعلمين أثناء قيامهم بها .

- ربط الإدارة المدرسية بالمجتمع المحلي مما يتيح للطلاب الفرصة في التعرف على المشكلات الغذائية في المجتمع وكذلك التعرف على مشكلات البيئة والصحة وسبل حلها..الخ .
- علي الإدارة تشكيل جماعات أنشطة داخل المدرسة تربط كل جماعة بمجال من مجالات التربية الغذائية مثل جماعة أصدقاء السائح ، جماعة المقصف المدرسي ، جماعة النظافة والإسعافات الأولية وغيرها .
- تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات التي من شأنها تنمية روح الانتماء للوطن والاعتزاز به وكذلك حقوق وواجبات الفرد نحو المجتمع من التضحيات، والتعاون بين أفراد المجتمع
- تزويد الطلاب بالمعلومات الخاصة بحماية البيئة والاهتمام بها وبنظافتها والعناية بها والآثار المترتبة على عكس ذلك .
- تزويد الطلاب بالقواعد الصحية السليمة والتدريبات الحركية لإنماء الجسم والذي بدوره يستطيع الإسهام بالعمل والإنتاج وتنشيط المؤسسات الإنتاجية .
- تزويد التلاميذ بسبل المشاركة في الأنشطة الاجتماعية داخل وخارج المدرسة وفي الجمعيات الخيرية ومعسكرات الخدمة العامة .
- تزويد الطلاب بالمعلومات المناسبة عن الحرية الشخصية واستخدامها الاستخدام الأمثل مع عدم التعدي علي حريات الآخرين .
- تزويد التلاميذ بكيفية استغلال الوقت واستثماره الاستثمار الأمثل وذلك بعرض موضوع عن إنسان استثمر وقته في عمل يفيد نفسه ومجتمعه .
- تزويد الطلاب بحسن استخدام الممتلكات العامة والحفاظ عليها باعتبارها ملك للجميع سواء تشمل ذلك في الحدائق أو المكتبات أو المرافق العامة وغيرها .
- تزويد الطلاب بطرق كيفية الإنفاق والاقتصاد في الإنفاق وعدم الإسراف في استخدام الموارد المتاحة ، وترشيد الاستهلاك في شتي أمور الحياة .
- العمل على صياغة فلسفة واضحة وأهداف شاملة لتربية التلاميذ تربية تنموية يلتزم بها مؤلفوالكتب الدراسية بحيث تشمل مجالات التربية التنموية المختلفة بصورة متوازنة .
- التاكيد على اهمية الاستفادة من الحدائق المدرسية لانتاج بعض الاغذية بالمدرسة .

- إعادة النظر في محتوي الكتب المدرسية عامة لأنها بصورتها الحالية لا تفي بمتطلبات التربية الغذائية على أن تكتب بأسلوب يفهمه الطلاب وتساير التطورات والظروف والبيئات على أن تشمل المقررات مواضيع ثقافية تشمل مفاهيم نظرية عن التربية الغذائية ومجالاتها المختلفة وإنمائها ، ومقررات أكاديمية وتشمل احتياج المعلم في مجال تخصصه من هذه الأنشطة التنموية ، ومقررات تربوية وتشمل الوسائط المتمثلة في الوسائل التعليمية وطرق التدريس الخاصة بالأنشطة التنموية والأنشطة الخاصة بتدعيم مقومات الأمن الغذائى ، والندوات والمحاضرات والأفلام التعليمية عن الأمن الغذائى وكيفية تحقيقها في هذه المرحلة؛ التزويد المستمر للمنهج بالمطبوعات والملصقات التي تزيد من قدرتهم وفعاليتهم على متابعة الجديد في مجال التربية الغذائية.

قائمة المراجع

-أحمد محمود محمد عبد المطلب ، " التربية ودورها في نشر الوعي القانوني واستتباب الأمن"، **المجلة التربوية كلية التربية بسوهاج**، العدد (٨)، الجزء الأول، يناير ١٩٩٣م

-إسماعيل شعبان، " الأمن المائي ألف باء الأمن الغذائي العربي"، **مجلة بناة الأجيال**، تصدر عن المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين في القطر العربي السوري، العدد (٢١)، كانون الثاني، ١٩٩٧م .

-إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي ، **مؤتمر القمة العالمي للأغذية في الفترة من ١٣ – ١٧ نوفمبر ١٩٩٦م** ، روما ، ايطاليا ،١٩٩٦م .

-حسن أبو طالب ، " من التدخل الإنساني إلى الأمن الإنساني " ، **جريدة الوطن** ، عدد (١٥٧٤) ، السنة (٥) ، ٢٠٠٥ م .

-حسن عبد الله جوهر ، " منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي " ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد (١٤٤) ، أبريل ٢٠٠١ م .

-حمدي عبد العزيز الصباح، "الوعي الغذائي لدى الطلاب كلية المعلمين بالمدينة المنورة"، **مجلة البحوث النفسية والتربوية**، تصدر عن كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد (١)، السنة (١١)، ١٩٩٥م .

-رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد(٢٤) ، العدد الأول ، ٢٠٠٨م .

-روضة بنت محمد هاشم ، "واقع التربية الغذائية لدى طالبات جامعة أم القري من منظور تربوي اسلامي "، **رسالة ماجستير** ، كلية التربية ، جامعة ام القري ، ٢٠٠٣م.

-سوزان محمد صابر و مارية طالب سالم ، أثر المستوي التعليمي على التفضيل والوعي الغذائي لتلاميذ المرحلة الابتدائية ، **مجلة الاسكندرية لعلوم وتكنولوجيا الأغذية** ، المجلد (٢) ، العدد (٢) ، ٢٠٠٥م .

-عاطف محمد شحاته، " الوعي الاجتماعي والأمان الصحي للفئات الاجتماعية الفقيرة"، دراسة حالة للمقيمين بمنطقة الإيواء الشعبي في مدينة بابل، **مجلة كلية الآداب**، جامعة طنطا، العدد (١٦)، الجزء (٢)، يناير ٢٠٠٣م .

-عبد العزيز السنبل ، دورالمؤسسات التربوية في تحقيق الأمن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩م .

-عبد العزيز جلال، "التربية والأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي"، **رسائل الخليج العربية يصدرها مكتب التربية العربي بدول الخليج**، المملكة العربية السعودية، المجلد (٤)، العدد (١٣)، ١٩٨٤م .

-عبد العزيز عبد الله السنبل، "دور المؤسسات التربوية في دعم الأمن العربي"، **مجلة التربية**، تصدر عن الأمانة العامة للجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر ، الدوحة، ٢٠٠١م .

-عبد الفتاح جلال، "التسامح والتعليم والأمن البشري علاقة دائرية"، **مجلة العلوم التربوية**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، السنة (٢)، العددين الثاني والثالث، يونيه ١٩٩٦م.

-عبد القادر الطرابلسي ،" مشكلة الغذاء في الوطن العربي" ، **دراسات في التنمية العربية : الواقع والآفاق** ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد (١٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٨م .

-عبد اللطيف بارودي ، **حماية المستهلك : المفاهيم الواقع الراهن والمؤشرات المستقبلية** ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ١٩٩٨م .

-عبدالله تركماني ، التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي ، **ورقة عمل قُدمت في إطار الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية**، جمعية الدراسات الدولية ، تونس في الفترة من ٤ إلى ٢٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٦، ضمن محور " الأنسنة " – ٢٠٠٦/٩/١٥ .

-عدنان أبو حسين ، **المشكلة الغذائية في السوق الفلسطينية** ، فلسطين ، وزارة التموين ، ٢٠٠٢م .

-عدنان مرة ، ونبيل قرنفل ، الرعاية الصحية في لبنان ، الجزء (٢) ، المرافق والتسهيلات الصحية ، منظمة الصحة العالمية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥م .

-عدنان هزاع البياتي، "محاولة أولية لقويم العلاقة بين الغابات والأمن الغذائي العربي"، **مجلة التربية بقطر**، وزارة التربية والتعليم والثقافة، قطر ، الدوحة، المجلد (٢٦)، العدد (١٢٠)، ١٩٩٧م .

-عفاف حسين صبحي ، **التربية الغذائية والصحية** ، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٤م.

-على حمودة ، إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين ١٩٩٤-١٩٩٧م ، **معهد البحوث والدراسات العربية قسم البحوث والدراسات الاقتصادية** ، ١٩٩٩م.

-علي عبد الله محمود ، الأمن الغذائي الفلسطيني دراسة أولية ، وزارة التموين ، دائرة البحوث والدراسات الاقتصادية ، ١٩٩٧م.

-علي ولد الشيخ ، مرتكزات الاستراتيجية التنموية للأمن الغذائي العربي ، ملفات خاصة عن الامن الغذائي العربي ، **مجلة المعرفة** ، ٢٠٠٣ م .

-فايق حسن الشجيري ، " البيئة والأمن الدولي " ، **مجلة النبأ** ، العدد (٧٢) ، ٢٠٠٤م .

-فخري الدين الفقي، "منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي بدول مجلس التعاون والخليج"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (٢٥)، العدد الأول، يناير ١٩٩٧م.

-لجنة الأمن الغذائي العالمي ، الدورة (٢٧) ، روما ، ايطاليا ، ٢٨ / ٦/ ٢٠٠١م .

-ليلي الجاسم ، ونوال الحمد ، "العوائق الاجتماعية والبيئية المتعلقة بعدم اتباع نظام غذائي صحي بين البالغين في الكويت "، **مجلة الغذاء والتغذية** ، العدد (٦) ، المجلد (٣) ، ٢٠٠٣م .

-محسن محمد العبادى، " التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي: ما هو الاختلاف"، **مجلة المعرفة**، العدد (٩١) ، ديسمبر ٢٠٠٢م،ص ٢٠.

-محمد أبو طور السيد ، التغذية وتخطيط الوجبات وقوائم الطعام ، القاهرة : بستان المعرفة ، ٢٠٠٥م.

-محمد السيد سليم ، " العولمة واستراتيجيات العالم الاسلامي لمواجهتها " ، **مجلة السياسة الدولية** ، أبريل ٢٠٠٣م .

-محمد السيد عبد السلام ، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٠)، ١٩٩٨م.

-محمد المختار ولد مليل ، " جامعة الدول العربية والتجمعات الإقليمية العربية " ، **رسالة دكتوراه** ، كلية العلوم السياسية، جامعة المنار بتونس، ٢٠٠٢ م .

-محمود علاية وآخرون ، " الأمن الغذائي في البلدان العربية " ، عمان : **منتدى الفكر العربي** ، ١٩٨٦ م .

-منى خليل عبد القادر ، **التغذية العلاجية** ، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠١ م .

-منى رحمة ، " السياسات الزراعية في البلدان العربية " ، بيروت : **مركز دراسات الوحدة العربية** ، ٢٠٠٠ م .

-نادية بنت عبد الرحمن اللهيبي ، فاعلية برنامج ارشادي لتنمية الوعي الغذائي لامهات ومشرفات أطفال التوحد ، **رسالة ماجستير** ، كلية التربية للاقتصاد المنزلي ، جامعة أم القري ، ٢٠٠٩ م.

-ناهد عدلى شاذلي وهاني عبد الستار فرج ، " تجديد نظام التعليم في ضوء التحديات الحضارية المعاصرة " ، **مجلة التربية والتنمية**،العدد (31) ، ديسمبر 2004 م

-وفيق حلمى الاغا ،" الأمن الغذائي الفلسطيني وآفاق المستقبل"، **بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير**،جامعة الطفيلة التقنية فى الفترة من ١٠-٢٠٠٧/٧/١٢م ،٢٠٠٧م .

قائمة المراجع الاجنبية :

Armar- Klemesu M. . "Urban Agriculture and food Security, Nutrition and Health". IN Bakker et al, 'Growing Cities Growing Food; Urban agriculture n the Policy Agenda'. DSE,2000.

Berti PR et al. A review of the effectiveness of agriculture interventions in improving nutrition outcomes. Public Health Nutr 2004; 7: 585-586.

Bhattacharya J, Currie J, Haider S. Poverty, Food Insecurity, and Nutritional Outcomes in Children and Adults. Journal of Health Economics, 2004; 23(4): 839-862.

Brown K. and Jameton A. "Public Health Implications of Urban Agriculture" Journal of Public Health Policy, 21 (1),2001, 20-39

Brown KH, Jameton AL. "Public Health Implications of Urban Agriculture". Journal of Public Health Policy. 21(1),2000,20-39

Brown, K 1996, 'Workplace safety: A call for research', Journal of Operations Management, vol. 14, no. 2, pp. 157-161 .

Brundtland World Commission Report, 1987, Our common future,Oxford University Press ،New York .

Business and Sustainable Development: A Global Guide1992, accessed on accessed >٢٠١/٨/٢٥http://www.bsdglobal.com/pdf/business_strategy.pdf >

Capaldi, N 2005, 'Corporate social responsibility and the bottom line', International Journal of Social Economics, vol. 32, no. 5, pp. 408-423 .

Carlowitz, H 1713, 'Sylviculture economical', Nachhaltigkeit auf Zeit, p. 78 .

Carson, R 1962, Silent spring, Houghton Mifflin, New York .

Carter, C & Rogers, D 2008, 'A framework of sustainable supply chain management :moving toward new theory', International

Journal of Physical Distribution & Logistics Management, vol. 38, no. 5, pp. 360-387 .

Carter, C & Jennings, M 2002, 'Logistics social responsibility: An integrative framework ،'Journal of Business Logistics, vol. 23, no. 1, pp. 145-180 .

Casey PH et al. Child Health-related Quality of Life and Household Food Security. Archives of Pediatrics and Adolescent Medicine, 2005; 159(1): 51-56

Che J, Chen J. Food Insecurity in Canadian Households. Health Reports, 2001; 12(4): 11-22.

Closs, D, Speier, C & Meacham, N 2011, 'Sustainability to support end-to-end value chains: The role of supply chain management', Journal of the Academy of Marketing Science, vol. 39, no. 1, pp. 101-116 .

Coates J. Experience and Expression of Food Insecurity Across Cultures: Practical Implications for Valid Measurement. FANTA: Washington, DC, 2004.

Commoner, B 1971, The closing circle: Nature, man, and technology, Alfred A. Knopf ،New York .

Cook JT et al. Food Insecurity Is Associated with Adverse Health Outcomes among Human Infants and Toddlers. Journal of Nutrition 2004; 134(6): 1432-1438.

Daily, B & Huang, S 2001, 'Achieving sustainability through attention to human resource factors in environmental management', International Journal of Operations & Production Management, vol. 21, no. 12, pp. 1539-1552 .

Ehrlich, P 1968, The population bomb, Ballantine Books, New York .

Ellen, P, Webb, D & Mohr, L 2006, 'Building corporate associations: Consumer attributions for corporate social responsibility programs', Journal of the Academy of Marketing Science, vol. 34, no. 2, pp. 147-157 .

Erlich, P & Erlich, A 1991, The population explosion, Touchstone, New York .

Erol, I, Cakar, N, Erel, D & Sari, R 2009, 'Sustainability in the Turkish retailing industry ،'Sustainable Development, vol. 17, no. 1, pp. 49-67 .

-FAO. 2004. The State of Food Insecurity in the World Food and Nutrition Technical Assistance. Measuring Household Food Insecurity Workshop Report, April 15-16, 2004. FANTA: Washington, DC, 2005.

Gray, P & Wiedeman, P 1999, 'Risk management and sustainable development: Mutual lessons from approaches to the use of indicators, Journal of Risk Research, vol. 2, no. 3 ،pp. 201–218 .

Gulliford MC, Mahabir D, Rocke B. Food Insecurity, Food Choices, and Body Mass Index in Adults: nutrition translation in Trinidad and Tobago. International Journal of Epidemiology 2003; 32:508-16

Hill, M 2001, 'Sustainability, greenhouse gas emissions, and international operations management', International Journal of Operations & Production Management, vol. 21, no ،١٢ .pp. 1503-1520 .

Hoffman, A & Bazerman, M 2005, 'Changing environmental practice: Understanding and overcoming the organizational and psychological barriers', Harvard Business School, no ٠ .pp.43 .

Holmes, S, Power, M & Walter, C 1996, 'A motor carrier wellness program: Development and testing', Transportation Journal, vol. 35, no. 3, pp. 33-48 .

Idler EL, Benyamini Y. Self-rated health and mortality: A review of twenty-seven community studies. Journal of Health and Social Behavior 1997; 38: 21-37.

Klassen, R & McLaughlin, C 1996, 'The impact of environmental management on firm performance', Management Science, vol. 42, no. 8, pp. 1199-1214 .

Koc M. et al. (eds). "For Hunger-proof Cities: sustainable Urabn Food Systems". IDRC,1999.

Leonard, A 2011, The story of staff, presentation, escaping SILOS SSEE 2011 International Conference, Brisbane Convention and Exhibition Centre, delivered 24 October .

McElroy, J, Rodriguez, J, Griffin, G, Morrow, P & Wilson, M 1993, 'Career stage, time spent on the road, and truckload driver attitudes', Transportation Journal, vol. 33, no. 1, pp ١٤-٥ .

Mollenkopf, D, Closs, D, Twede, D, Lee, S & Burgess, G. 2005, 'Assessing the viability of reusable packaging: A relative cost

approach', Journal of Business Logistics, vol. 26, no. 1 ،pp. 169-197 .

Nasr, N 2010, 'Sustainability's next frontier', Industrial Engineer, vol. 42, issue, 12, pp .٢٥-٢٤ .

Norton, J 2010, 'Interview with Peter White', Strategic Direction, vol. 26, no. 9, pp. 33-36 .

Paulraj, A 2011, 'Understanding the relationships between internal resources and capabilities, sustainable supply management and organizational sustainability', Journal of Supply Chain Management, vol. 47, no. 1, pp. 19-37 .

Personal Sustainability 2010, accessed on accessed 25/8/2011<http//:www.business21c.com.au/2010/09/personal-sustainability <

-Peter , Langridge , Australia and Food Security In A Changing World : Report of The PMSEIC Expert Working Group , October , 2010, Conberra , Australia .

Porter, M & Kramer, M 2002, 'The competitive advantage of corporate philanthropy ،'Harvard Business Review, vol. 80, no. 12, pp. 56-68 .

Porter, M & Kramer, M 2006, 'Strategy and society: The link between competitive advantage and corporate social responsibility', Harvard Business Review, vol. 84, issue ،١٢ pp. 78-92 .

Ricketts, G 2010, The roots of sustainability, Princeton, New Jersey .

Rosenau, W, Twede, D, Mazzeo, M & Singh, S 1996, 'Returnable/reusable logistical packaging: A capital budgeting investment decision framework', Journal of Business Logistics, vol. 17, no. 2, pp. 139-165 .

Sarkis, J 2001, 'Manufacturing's role in corporate environmental sustainability ،'International Journal of Operations & Production Management, vol. 21, no. 5/6, pp .٦٨٦-٦٦٦ .

Sarkis, J, Helms, M & Hervani, A 2010, 'Reverse logistics and social sustainability ،'Corporate Social Responsibility & Environmental Management, vol. 17, no. 6, pp. 337-354 .

Savitz, A & Weber, K 2006, The triple bottom line, Jossey-Bass, San Francisco .

Shrivastava, P 1995a, 'The role of corporations in achieving ecological sustainability ،'Academy of Management Review, vol. 20, no. 4, pp. 936-960 .

Shrivastava, P 1995b, 'Eccentric management for a risk society', Academy of Management Review, vol. 20, no. 1, pp. 118-137 .

Shukla, AC, Deshmukh, SG & Kanda, A 2010, 'Flexibility and sustainability of supply chains: Are they together?', Global Journal of Flexible Systems Management, vol. 11, no ،٢/١ .pp. 25-37 .

Stuff JE et al. Household Food Insecurity is Associated with Adult Health Status. Journal of Nutrition 2004; 134 (9): 2330-5

White, P 2009, 'Building a sustainability strategy into business', Corporate Governance ،vol. 9, no. 4, pp. 386-94 .

Whiteman, G & Cooper, W 2000, 'Ecological embeddedness', Academy of Management Journal, vol. 43, no. 6, pp. 1265-82.